KOLEJ UNIVERSITI ISLAM ANTARABANGSA SELANGOR
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE SELANGOR
INSTITUT KAJIAN HADIS & AQIDAH
HADITH & AQIDAH RESEARCH INSTITUTE
HADIS
الحديث
e - ISSN 2550 - 1585
International Refereed Academic Journal in Hadith Studies
Published biannually by :
HADITH AND AQIDAH RESEARCH INSTITUTE (INHAD), Selangor International Islamic University College (KUIS)
Bandar Seri Putra, 43600, Bangi, Selangor (Darul Ehsan) Malaysia, Tel: 03 - 8911 7000 Ext: 6129/6130. Fax: 03 - 8926 6279
Email: jurnalhadis@kuis.edu.my Web: www.journal.kuis.edu.my/hadis/

"علم عِلَل الحديث"
المنهجُ العِلميُّ لدراسته والكتبُ المؤلَّفةُ فيه

د. سيد عبد الماجد الغَوْري

الملخَّص

يُعَدُّ "عِلمُ عِلَل الحديث" أحدَ أجَلِّ العلوم في الحديث النبوي مكانةً وأهميةً، وقد تكاثرت في بيان خُطورته وفوائد دراستِه أقوالُ أجلة الحُفَّاظ والمحدِّثين. وعلى الرَّغم مِن ذلك فلم يَحْظَ هذا العلمُ لدى العلماء المتقدِّمين بعنايةٍ خاصَّةٍ بإفراده بالتأليف، إلاَّ أنَّهم قد تكلَّموا عنه في كتبهم ضِمْنَ عامَّةِ مباحث أنواع علوم الحديث وأصوله. لذلك فقد نَهَض بعضُ العلماء المعاصِرين لإفراد هذا العِلم بالتأليف، وظهر لهم فيه العديدُ من الكتب، وعرَّفوا فيها مباحثَه ومسائلَه وقواعدَه، وهذه الكتبُ على كثرتها لا يُغني بعضُها عن بعضٍ، فكلُّ واحدٍ منها يتميَّز بخصائص يخلو عنها غيرُه، فيجب على الدارسين والمتخصِّصين في الحديثِ النبويِّ الوقوفُ عليها والاستفادةُ منها؛ لذلك تراءى للباحث أن يتناول في هذا البحثِ عرضاً مُوجَزاً لتلك الكتب مع مقدّمات ضرورية تعرِّف بهذا العلم من جميع أهَمِّ جوانبه، ويُرشِد طالبَه إلى المنهج العلمي لدراسته.

الكلمات المفتاحية: العلم. العلل. الحديث. الكتب. العرض. المنهج. العلة.

(THE SCIENCE OF ILAL AL-HADITH: THE SCIENTIFIC APPROACH TO ITS STUDY)

Dr. Syed Abdul Majid Ghouri

Senior Fellow Researcher, Hadith & Aqidah Research Institute (INHAD), Selangor International Islamic University College (KUIS), Selangor, Malaysia, **Email:** samghouri@gmail.com

Abstract

The science of the ilal al-hadith (hidden defects of hadith) is among the most important and difficult sciences of hadith. Hadith scholars greatly appreciate the benefits of its study. However, hadith scholars have not dedicated books specifically on the topic but addressed the issue in

general terms as a topic within hadith books. To remedy this oversight, some contemporary scientists have explicitly authored on this topic wherein they have defined the most critical issues of this science and its rules. The majority of these books are not comprehensive whereby where one fails to address a topic; another addresses it. This means that the student must peruse multiple sources to form a comprehensive view on the issue. This paper presents brief summaries of these books in addition to a detailed introduction of the science and its critical dimensions in the hope that it would constitute a guideline to guide researchers on this topic.

Keywords: *Science, Ilal, Hadith, Books, Method, Hidden Defect*

Received: August 23, 2018 Accepted: October 27, 2018 Online Published: December 30, 2018

مقدّمة البحث:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتم أنبيائه وأفضل مُرسَليه مُحَمَّد المصطفى المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الطيّبين الطَّاهِرين، وأصحابِه الكِرام أجمعين، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمَّا بعد: فإنَّ "علوم الحديث النبوي" مِن أشرف العلوم الإسلامية على الإطلاق بعد العِلْم بالقرآن الكريم الذي هو أَصْلُ الدِّيْنِ الحنيف ومَنْبَعُ الطريقِ المستقيمِ. وتندرج تحت تلك العلومِ علومٌ كثيرةٌ مِثل: "عِلْم مُصطلَح الحديث"، و"عِلْم الرِّجال"، و"عِلْم الجَرْح والتعديل"، و"عِلْم تخريج الحديث"، و"عِلْم دراسة الأسانيد" وغيرها، ومِن أهَمّ هذه العلومِ وأدَقِّها وأغمَضِها هو: "عِلْمُ عِلَل الحديث"، الذي يَبحَث عن الأسباب الْخَفِيَّة الغامِضَة من جِهَة قَدْحِها في الحديث النبوي، ويكشف أوهامَ الرُّوَاةِ الثِّقاتِ التي وقعت منهم في رواياتهم؛ لذلك يُعتبَر هذا العِلْمُ أشدَّ علوم الحديث صُعوبةً، وأكثَرها غُموضاً، ولهذا السبب لم يَبرُز في هذا العِلْمِ إلاَّ القلائلُ من العلماء المتضلِّعين فيه كما برزوا في بقية علوم الحديث وألَّفوا فيها.

ولتتكوَّن لدى الطُّلاَّبِ ملكةٌ حديثيةٌ، وتَحصُل لهم الدِّقَّةُ في نَقْد المرويَّات، وكذلك البراعةُ في التَّعامُل مع مصطلحات وعباراتِ أئمَّة الحديث ونُقَّادِه، ويتأتَّى لهم التطبيقُ العمليُّ لِمَا قرؤوه من قواعد علوم الحديث؛ فلا بُدَّ لهم الإلمامُ بمعرفة هذا العِلم والتضلُّع فيه.

لكنَّ هذا العلم مع أهميته القصوى ومكانته الرفيعة وفوائده الكثيرة؛ فقد ظَلَّ عديمَ العنايةِ بالتدريس، إذْ بدأ التَّوَجُّهُ إليه متأخّراً جدّاً، حيث شُرِعَ الآن يُدرَّس كمَادَّةٍ مستقلّةٍ في بعض جامعات البلاد الإسلامية والعربية، إلاَّ أنه في الجامعات الماليزية ما زال غيرَ معتنىً به تدريساً وبحثاً وتأليفاً، الأمرُ الذي دفعني إلى تَناوُله في هذا البحث لإبراز بعض أهمّ جوانبه، واقتراحِ المنهجِ العلميّ لتعلُّمه، والتعريفِ بما أُلِّفَ فيه من الكتب المفيدة، راجياً أن تكون هذه المحاولةُ العلميةُ المتواضعةُ باعثةً على الاعتناء بتدريسه في تلك الجامعات.

أمَّا محتوياتُ هذا البحث فهي موزَّعةٌ على خمسة مباحث، أوّلها يقدِّم نبذةً عن "علم عِلَل الحديث" مِن أجلى جوانبه، والثاني يتحدَّث عن نشأته ثم عن الأسباب الداعية إلى ظهوره، والثالث يبيِّن أهميتَه ومكانتَه بين علوم الحديث مع سرد فوائد دراستِه، والرابع يذكر سببَ صُعُوْبَةِ التَّمَكُّنِ منه ثم يقدِّم منهجاً علمياً في

دراسته، والخامس – الذي هو آخِر هذه المباحث – يعرض تعريفاً مُوجَزاً للكتب المؤلَّفة فيه قديماً وحديثاً. ويختتم البحثُ بذكر أهمّ النتائج التي توصّل إليها الباحثُ من خلال إعداده له.

المبحث الأول: نبذةٌ عن "عِلْم عِلَل الحديث" وموضوعِه وأسبابِ وقوع "العِلَّة" في الحديث:

يتناول هذا المبحث تعريفاً مختصراً لعلم عِلَل الحديث على الوجه الإفرادي والإضافي، ثم يتكلَّم عن موضوعه، ثم يذكر أهمَّ الأسباب التي تقع لأجلها العِلَّةُ في سند الحديث ومتنه.

المطلب الأول: تعريفُ "عِلْم عِلَل الحديث":

(أ) تعريفُ "عِلْم عِلَل الحديث" على الوَجْه الإفرادي:

"عِلْمُ عِلَل الحديث" اسمٌ مُرَكَّبٌ إضافِيٌّ يتكوَّن من ثلاث كلماتٍ، وهي: "العِلم"، و"العِلَل"، و"الحديث"، وهذا تعريفُ كلٍّ منها على حِدَةٍ:

أوّلاً: تعريفُ "العِلْم":

"العِلْمُ" جمعُه: "عُلوم"، وهو يُطلَق على: إدراك المسائل، وعلى المسائل، وعلى الْمَلَكَة الحاصلة من مُزاوَلتها[1].

كما يُطلَق ويُراد به أيضاً: المسائلَ والقَواعِدَ المضبوطةَ ضَبْطاً خاصّاً، الَّتي تُذكَر في عِلمٍ من العلوم[2].

ثانياً: تعريفُ "العِلَل":

في اللغة: "العِلَلُ" جمعُ "عِلَّةٍ"، ومعناها: الْمَرَضُ. ويُقال لِمَن أَعَلَّه اللهُ بِمَرَضٍ: مُعَلٌّ وعَلِيْلٌ[3].

وفي الاصطلاح: "العِلَّةُ" هي سببٌ غامِضٌ خَفِيٌّ يَقدَح في صِحَّة الحديثِ مع أنَّ الظَّاهِرَ منه السَّلامةُ[4].

ثالثاً: تعريفُ "الحديث":

في اللغة: "الحديثُ" جمعُه "أحاديث"، ومعناه: "القولُ"، و"الكلامُ"[5].

وفي الاصطلاح: ما أُضِيْفَ إلى النبيّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو وَصْفٍ خَلْقِيٍّ أو خُلُقِيٍّ، أو سيرةٍ.

هذا التعريفُ للحديث عند بعض المحدِّثين، أمَّا عند أكثرهم فهو يَشمَل ما أُضِيْفَ أيضاً إلى الصَّحَابِيّ أو التَّابِعِيّ[6].

(ب) تعريفُ "عِلْم عِلَل الحديث" على الوجه الإضافي:

---

[1] انظر: الصبان، محمد بن علي أبي العرفان، **حاشية الصبان على شرح الملوي على السلم**، ص: 33.

[2] انظر: الجرجاني، الشريف علي بن محمد، **كتاب التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ص: 199، 200.

[3] انظر: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين الإفريقي، **لسان العرب**، (260/10، 261)، والفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، ص: 1035.

[4] انظر: ابن الصَّلاح الشهرزوري، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، **علوم الحديث**، ص: 90، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المصري، **تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النواوي**، (408/1).

[5] انظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، ص: 370.

[6] عتر، نور الدين الحلبي، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص: 28.

هو عِلْمٌ يَبحَث عن الأسباب الْخَفِيَّة الغامِضَة من جِهَة قَدْحِها في الحديث، كوَصْلِ مُنقَطِعٍ، ورَفعْ موقوفٍ، وإدخالِ حديثٍ في حديثٍ، أو إلزاقِ سَنَدٍ بِمَتْنٍ، أو غير ذلك[1] من الأمور التي تقع في أحاديث الرُّوَاةِ الثِّقَاتِ وغيرِهم، وَهَماً منهم.

المطلب الثاني: موضوعُ "علم عِلَل الحديث":

يفتِّش هذا العِلمُ عن العِلَّة في أحاديث الثِّقَات على الأَغْلَب، وتُوجَد العِلَّةُ في أحاديث الضُّعَفاء أيضاً، لكنَّ قلَّما يَلتفِت إليها عندهم الأئمَّةُ النُّقَّادُ؛ لأنَّ أمرهم واضِحٌ بَيِّنٌ، قال الحاكِم أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ (ت405هـ): "إنَّما يُعَلَّلُ الحديثُ من أَوْجُهٍ ليس للجَرْح فيها مَدْخَلٌ، فإنَّ حديثَ المجروحِ ساقِطٌ واهٍ. وعِلَّةُ الحديثِ يَكثُر في أحاديث الثِّقَات أن يحدِّثوا بحديثٍ له عِلَّةٌ، فيَخفَى عليهم عِلْمُه، فيصير الحديثُ معلولاً"[2].

ومِن هنا تظهر أهميةُ هذا العِلم وخطورتُه، وسيأتي الكلامُ عنها في المبحث الثالث.

المطلب الثالث: أسبابُ وقوع "العِلَّة" في الحديث:

"الأسباب" جمعُ "سَبَبٍ"، وهو ما يُتوصَّل به إلى الاستعلاء. ثم اسْتُعِيْرَ هذا اللَّفْظُ لكلِّ شيءٍ يُتوصَّل به إلى أمرٍ من الأمور، فقِيْلَ: "هذا سببُ هذا"، و"هذا مُسَبَّبٌ عن هذا"[3].

أمَّا الأسبابُ التي تقع العِلَّةُ لأجلها في أحاديث الثِّقَاتِ فهي كثيرةٌ، ومن أهمِّها: "الوَهَمُ"، الذي أعرِّفه فيما يأتي من حيث اللغة والاصطلاح، ثم أضرب بعضَ أمثلة وقوعه من الرُّوَاة في سند الحديث ومتنه.

يُضبَط فِعْلُ "وهم" في اللُّغَة على وَجْهَين، أوّلهما: بسُكون الهاء بمعنى: ما سَبَق إليه الذِّهْنُ مع إرادة غيرِه. والثاني: بفتح الهاء بمعنى: ما أخطأ فيه الْمَرْءُ وَجْهَ الصَّوابِ، مع إرادته ذلك الخطأَ؛ لأنه الصَّواب في ظَنِّه.

والمعنى الثاني للوَهَمِ (يعني: ما أخطأ فيه الْمَرْءُ وَجْهَ الصَّوابِ) هو مقصودُ المحدِّثين في عباراتهم النَّقْدِيَّة في كتب الرِّجال والعِلَل عند ذِكرهم خطأَ الرَّاوي، فيقولون: "في حديثه وَهَمٌ"؛ أي: غَلَطٌ، و"في أحاديثه أوهامٌ"؛ أي: أغلاطٌ[4].

ويختلف وزنُ الفِعْلِ لأحد الْمَعنَيَيْن عن الآخَر، فالذي يُقال فيه: "وَهْمٌ" بالسُّكون، الفعلُ منه: "وَهَمَ يَهِمُ وَهْمَاً"، بوَزْنِ: وَعَدَ يَعِدُ وَعْداً.

أمَّا الذي يُقال فيه: "وَهَمٌ" بالفتح؛ فالفعلُ منه: "وَهِمَ يَوْهَمُ وَهَماً"، بوزنِ: وَجِلَ يَوْجَلُ وَجَلاً.

---

[1] انظر: محمد عجاج الخطيب، **أصول الحديث علومه ومصطلحه**، ص: 291.

[2] الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله الضبي، **معرفة علوم الحديث**، ص: 112، 113.

[3] انظر: الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، ص: 100.

[4] انظر: تعليق الشيخ عبد الفتَّاح أبي غُدَّة على "**الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**" للشيخ عبد الحي اللكنوي، ص: 550، 551.

أمَّا في الاصطلاح فيُراد به: الْخَلَل في ضَبْط الرَّاوي[1] للأحاديث والأخبار سواء أكان وقوعُه منه (أي: من الرَّاوي) في أسانيدها، أو في متونها، أو في كِليهما.

و"الْخَلَلُ" يَشمَل كُلَّ خطأٍ في الإسناد أو الْمَتْن أو فيهما معاً، أو زيادةٍ، أو نُقْصانٍ، أو تحريفٍ، كوَصْل الْمُرسَلِ، ورَفْعِ الموقوفِ، وإبدالِ إسنادٍ بآخَر، وتغييرٍ في ألفاظ الحديث، إلى غير ذلك من أنواع الأوهام[2].

ويُعتبَر"الوَهَمُ" أهَمَّ سببٍ من أسباب وُقوع "العِلَّة" في الحديث، فهو من جِبِلَّة الإنسان، ولا يَسْلَم منه أيُّ بَشَرٍ مع كَوْنه موصوفاً بالضَّبْط التَّامّ، فقد وَقَع في الوَهَمِ والخطأِ الكثيرُ من الرُّوَاة الثِّقَات والْحُفَّاظ والمحدِّثين، قال الإمامُ يَحْيَى بن مَعِيْن (ت233ه): "مَن لا يُخطِئ في الحديث؛ فهو كَذَّابٌ"[3]، وقال الإمامُ مالك بن أنسٍ (ت179ه): "ومَن ذا الذي لا يُخطِئ؟!"[4]، وقال الإمامُ عبد الله بن الْمُبارَك (ت181ه): "مَن ذا يَسْلَم مِن الوَهَم؟!"[5]، وقال الإمامُ أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى التِّرْمِذِيّ (ت279ه): "لم يَسْلَم مِن الخطأ والغَلَطِ كبيرُ أحدٍ من الأئمَّة مع حِفْظهم له"[6]، وقال الإمامُ ابن عَدِيّ الْجُرْجَانِيّ (ت365ه): "الثِّقَةُ وإنْ كان ثِقَةً فلا بُدَّ فإنه يَهِمُ في الشَّيء بعد الشَّيء"[7].

ويُستخلَص مِن هذه الأقوال: أنه قلَّما سَلِمَ من الوَهَم والخطأ أحدٌ من رُوَاة الحديثِ الثِّقَاتِ، فطبائعُهم البَشَرِيَّةُ مُعَرَّضةٌ لهما؛ لذلك لم يَترُك الأئمَّةُ النُّقَّادُ أحداً من الثِّقَات لمجرَّد ما وَقَع لهم مِن الوَهَم والخطأ في أحاديث إنْ صَحَّت عدالتهم.

لكنَّهم احتاطوا غايةَ الاحتياطِ في الرِّواية عمَّن وقعوا في الوَهَم، وتَحَرَّوْا في ذلك أشَدَّ التَّحَرِّي، ووضعوا لذلك شرطَين في غاية الأهمية في قَبُول "الصحيح" و"الْحَسَن"، وهما: "عَدَمُ الشُّذُوْذِ"، و"عَدَمُ العِلَّةِ الْخَفِيَّةِ".

وهذان الشَّرطان حارِسان أمينان يَكشِفان أيَّ وَهَمٍ يقع من الرَّاوي الثِّقَة الحافظ[8].

---

[1] والمقصودُ بالقول: "ضَبْط الرَّاوي" يَشمَل كُلَّ اختلالٍ في الرِّواية مِن جِهَةِ ضَبْط الرَّاوي لا مِن جِهَةِ عَدَالتِه، إذْ إنَّ الطَّعْن في الرَّاوي مِن جِهَةِ عدالتِه كالكَذِب والفِسْق وباقي فُروع اختلالِ العَدَالة لا تَدخُل في هذا التعريف؛ لأنَّها ليست من قَبِيل الخطأ أو السَّهْو النَّاتِج عن سُوء الْحِفْظ أو غيرِه. ويتعلَّق الوَهَمُ بالْخَلَل في ضَبْط الرَّاوي بنَوْعَيْه: "ضَبْط الصَّدْر" (أي: الْحِفْظ)، و"ضَبْط الكتاب"؛ لأنَّ الوَهَم كما يكون في الْحِفْظِ والقولِ يكون أيضاً في الكتابة. (انظر: الوريكات، عبد الكريم، **الوهم في روايات مختلفي الأمصار**، ص: 29، 31).

[2] انظر: الوريكات، **الوهم في روايات مختلفي الأمصار**، ص: 29، 30.

[3] ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي، **تاريخه**، (برواية عباس الدوري)، (141/2).

[4] ابن مفلح المقدسي، عبد الله محمد الحنبلي، **الآداب الشرعية والمنح المرعية**، (142/2).

[5] ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**: (436/1).

[6] المرجع السابق: (153/1).

[7] ابن عدي، عبد الله الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، (385/5).

[8] انظر: عتر، نور الدين الحلبي، **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**، ص: 53.

ويجد المتتبّعُ لكتب العِلَلِ والرّوايةِ الكثيرَ من الأوهام التي وقعت من الرُّوَاة الثِّقَات وغيرِهم، وهذه بعضُ النَّماذج مِن أوهامهم الواقعة في أسانيد الأحاديث ومتونه.

إنَّ كثيراً ما يُعِلُّ الأئمّةُ النُّقَّادُ في الإسناد بأنَّ راويه الثِّقَة رَفَع الموقوفَ على الصَّحَابة، والمقطوعَ على التابعين وغيرهم، فصيَّره مرفوعاً إلى النبيّ ﷺ.

ومِن الأمثلة على ذلك ما رواه قُتَيْبَةُ بن سعيد البَغْلاَنِيّ، عن أبي عَوَان الوَضَّاح بن عبد الله الواسِطِيّ، عن أبي يَعْفُوْر الكُوْفِيّ قال: "سألتُ أنسَ بن مالكٍ عن الْمَسْح على الْخُفَّيْن، فقال: كان رسولُ الله ﷺ يَمسَح عليهما".

أخرج حديثَه هذا مرفوعاً الإمامُ التِّرْمِذِيُّ في كتابه "العِلَل الكبير"[1]، والإمامُ ابن حِبَّان في صحيحه[2]. وقال التِّرْمِذِيُّ في إثره: "سألت مُحَمَّداً – يعني البُخَارِيَّ – عن هذا الحديث، فقال: أخطأ فيه قُتَيْبَةُ بن سعيد، والصحيحُ عن أنسٍ موقوفٌ".

وأخرجه موقوفاً عن أنس بن مالكٍ الإمامُ البَيْهَقِيُّ في "السُّنَن الكبرى"[3] من طريق سَعْدان بن نَصْر قال: حَدَّثَنا سفيان، عن أبي يَعْفُوْر العَبْدِي: أنه رأى أنسَ بن مالكٍ في دار عَمْرو بن حُرَيْثٍ دَعَا بماءٍ فتَوَضَّأ، ومَسَح على خُفَّيْه".

كذلك يقع "الوَهَمُ" في الإسناد بأسبابٍ أخرى غيرَ الذي ذكرتُه، مثل: التَّشَابُهِ في أسماء الرُّوَاة وكُنَاهم وألقابهم وأنسابهم، وإبدالِ راوٍ براوٍ آخَر في الإسناد، وقلبِ الإسنادِ على إسناد مشهور (الذي يُسَمَّى: "سُلُوْكَ الْجَادَّة")، والتفرُّدِ غير محتملٍ من حديث الثِّقَات، وزيادةِ الرَّاوي في الإسناد، وتقصيرِ بعض الرُّوَاة في الإسناد، واختلاطِ الرَّاوي.

وأمّا أمثلةُ وقوعِ "الوَهَم" في الْمَتْن فمنها: ما رواه الإمامان البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ في صَحِيْحَيْهما[4] من طريق الأَعْمَش، عن شَقِيْق بن سَلَمَة، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ باللهِ شَيْئاً؛ دَخَلَ النَّارَ»، وقلتُ أنا: «مَنْ مَاتَ لا يُشْرِكُ بالله شَيْئاً؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

ووَهِمَ أحمدُ بن عبد الْجَبَّار العُطَارِدِيّ (ت272هـ)، فجَعَل الكُلَّ من قولِ النبيّ ﷺ، وإنَّما المرفوعُ منه الجملةُ الأُوْلَى فقط، والثانيةُ موقوفةٌ كما مَيَّزه الأَعْمَشُ في رواية البُخَارِيّ السَّابقة[5].

---

[1] الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي، **العلل الكبير**، (169/1).

[2] ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، **صحيح ابن حبان**، كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين وغيرهما، (164/4)، رقم الحديث: (1335).

[3] في كتاب: الطهارة، باب: مسح النبي ﷺ على الخفين في السفر والحضر معاً، (413/1)، رقم الحديث: (1302).

[4] البخاري، في كتاب: الجنائز، باب: في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، برقم: (1238)، ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئاً، برقم: (150).

[5] الوريكات، **الوهم في روايات مختلفى الأمصار**، ص: 517.

كذلك يقع "الوَهَمُ" في الْمَتْن بأسبابٍ أخرى غير الذي أشرتُ إليه آنفاً، مثل: إفسادِ الرَّاوي لمعنى الحديثِ باختصاره له أو تحريفه لبعض عباراته، والتصحيفِ في لَفْظٍ من ألفاظ الحديث، وزيادةِ الرَّاوي في مَتْن الحديث، ورفعِ الرَّاوي إلى النبيِّ ﷺ من أقوال بعض القُصَّاص أو الْحُكَماء أو الأَطِبَّاء أو علماء السَّلَف وغيرهم إمَّا خطأً أو عَمَداً.

هذه بعضُ النَّماذج من الأوهام الواقعة في سَنَد الحديث ومَتْنِه، ولوُقوع "العِلَّةِ" فيهما ثَمَّة أسبابٌ أخرى غير "الوَهَم"، والتي تندرج تحته وتتبع له، مثل: "خِفَّة الضَّبْطِ"، و"سُلُوْكِ الْجَادَّة"، و"الاختلاطِ"، و"التدليسِ"، و"التصحيفِ"، و"روايةِ الحديثِ بالمعنى"، و"اختصارِ الحديثِ"، و"قِلَّةِ الصُّحْبَةِ للشَّيخ والْمُمارَسةِ لحديثه"، و"تَشَابُهِ الرُّوَاةِ في الأسماء والكُنَى والألقاب والنَّسَبِ" وغيرها، وقد بسطتُ الكلام عنها في كتابَيَ: "الميسَّر في علم عِلَل الحديث"، و"علم عِلَل الحديث: تعريفه وأهميته وأئمته وكتبه"، كما عرَّفها أيضاً بعضُ مَن أَلَّف في هذا العلم مِن العلماء المعاصِرين.

المبحث الثاني: مُوجَزٌ عن نشأة "عِلْم عِلَل الحديث" والأسباب الداعية إلى ظهوره:

يُعتبَر "عِلْمُ عِلَل الحديثِ" أوَّلَ عِلْمٍ من علوم الحديث نشأ في الإسلام في عهد الصَّحَابة ﷺ الأوَّل، وكان عصرُهم عصرَ العَدَالةِ، ولم تكن ثَمَّة سِلْسِلةُ إسنادٍ، فلم تكن ثَمَّة حاجةٌ لنقدٍ إلاَّ للتثبُّتِ من صِحَّة نقل العَدْل الضَّابِط الذي هو هنا: الصَّحَابِيُّ؛ فلأنَّ الكَذِبَ كان أَبْعَدَ شيءٍ عن الصَّحَابة ﷺ في هذا العصر، وما كان معروفاً في مجتمعهم، أمَّا الخطأُ والغَلَطُ فهما أيضاً كانا قَلِيْلَي الوقوعِ في رواياتهم لِشدَّة حَيْطَتِهم وحَذْرِهم من كلِّ غَلَطٍ أو خطأٍ يقع فيها، وكيف لا، فإنَّهم قد سمعوا الرسولَ ﷺ يقول: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيْثٍ وَهُوَ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِيْنَ»[1]، كذلك فإنَّهم قد سمعوا قولَ صحابِيِّه الجليل عُمَر بن الْخَطَّاب ﷺ: "بحسب الْمَرْءِ مِن الكَذِبِ أن يحدِّث بكلِّ ما سَمِعَ"[2]، ما دفعهم إلى التحفُّظ البالغ والْحَيْطَةِ التَّامَّةِ في نقل الحديث وروايته.

ولم يزل الصَّحَابةُ ﷺ على هذه السِّيرة النَّزيهة الرفيعة، إلاَّ أنَّهم في عهد خِلافة عثمان بن عَفَّان ﷺ جَرَّبُوا نوعاً جديداً من النَّاس مِمَّن دخلوا في الإسلام، فكانوا لا يَتَحَفَّظُون في أحاديث الرسول ﷺ كما كان يَتَحَفَّظُ الصَّحابةُ ﷺ، ولا يَحتاطُون في نقل الرِّوايات وأداء المعاني كما كان يَحتاطُ الصَّحابةُ ﷺ، فتغيَّرت نظرةُ الصَّحابةِ ﷺ إلى أمثال هؤلاء المسلِمين الْجُدُدِ، ولم تَبْقَ الثِّقَةُ بالْمُسْلِم لأنه مُسْلِمٌ فقط، بل لا بُدَّ أن يُعْرَفَ دينُه وتَقْوَاه ووَرَعُه، وقد أُثِرَ عن عبد الله بن عبَّاس – رضي الله عنهما – قولُه: "إنَّا كُنَّا نحدِّث عن رسول الله

[1] أخرجه أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سورة الترمذي في **جامعه**، في أبواب العلم، باب: ما جاء في تعظيم الكتاب، برقم: (2662).

[2] انظر: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، مقدمة **صحيح مسلم**، ص: 8.

ﷺ إذْ لم يَكُنْ يُكْذَب عليه، فلمَّا رَكِبَ الناسُ الصَّعْبَ والذَّلُوْلَ؛ تركنا الحديثَ عنه"[1]، وقولُه أيضاً: "إنَّا كُنَّا مرَّةً إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسولُ الله ﷺ: ابْتَدَرَتْه أبصارُنا، وأصْغَيْنا إليه بآذاننا، فلمَّا رَكِبَ الناسُ الصَّعْبَةَ والذَّلُوْلَ؛ لم نَأخُذ من الناس إلاَّ ما نَعرِف"[2].

وقد ظَهَر ذلك في عهد الصَّحَابة ﷺ وكانوا قد سمعوا من الرسول ﷺ ما يُشير إلى هذه الفِتَن، فعن أبي هُرَيْرَة ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «سَيَكُوْنُ فِي آخِرِ أُمَّتِيْ أُنَاسٌ يُحَدِّثُوْنَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوْا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ»[3]، وفي روايةٍ أخرى: «لا يُضِلُّوْنَكُمْ وَلاَ يَفْتِنُوْنَكُمْ»[4].

وفي آخِر هذا العهدِ قد برزت الدعوةُ الشِّيْعِيَّةُ التي تعضَّدت بالعناصر الفارسية والمجوسيَّة؛ التي كانت تريد الثَّأْرَ من الإسلام الذي قد أَذْهَبَ سلطانَهم، وأطاح بعُروشهم، فكانوا يَكذِبون ويُزوِّرون على رسول الله ﷺ ما شاءت لهم أهواؤهم ومَطامِعُهم، وكانوا يتظاهرون بِحُبِّ عليّ بن أبي طالبٍ ﷺ ، ويَتّخِذونه سِتاراً لكلّ تلفيقٍ ودسٍّ وتزويرٍ في نصوص الأحاديث النبوية[5].

ولقد حذَّر عنهم علماءُ الإسلامِ وأئمّةُ الدِّينِ أشَدَّ تحذيرٍ، ولَمّا سُئل الإمامُ مالك بن أنس (ت179هـ) عن الشِّيعة الرَّافِضَة فقال: "لا تَرْوِ عنهم فإنَّهم يكذِّبون"[6]، وقال القاضي شَرِيك بن عبد الله النَّخْعِيّ (ت177هـ) – وكان معروفاً بالتَّشَيُّع مع الاعتدال فيه –: "احْمِلْ عن كلِّ مَن لقيتَ إلاَّ الرَّافِضَة، فإنَّهم يضعون الحديثَ ويتَّخذونه دِيناً"[7]، وقال الإمامُ مُحَمَّد بن إدريس الشَّافعي (ت204هـ): "لم أَرَ في أهل الأهواء أشهد بالزُّوْر من الرَّافِضة"[8]. وعن أبي بَكْر بن عَيَّاشٍ الْكُوْفِيّ (ت193هـ) قال: سمعتُ الْمُغِيْرَةَ يقول: "لم يكن يُصَدَّقُ على عليٍّ في الحديث عنه إلاَّ مِنْ أصحاب عبد الله بن مسعود"[9].

لذلك بدأ بعضُ الصحابة والتابعين ﷺ يُحَذِّرون أَشَدَّ التحذيرِ من رواية الأحاديث إلاَّ بعد فَحْصٍ وتفتيشٍ، ويُحَذِّرون الناسَ من أصحاب الفِتَنِ والبِدَعِ الْمُحْدَثةِ في الإسلام، كما يدُلُّ على ذلك قولُ الإمام مُحَمَّد بن سِيْرين (ت110هـ): "إنَّ هذا العِلْمَ دِيْنٌ، فانْظُرُوْا عمَّن تَأخُذون دِيْنَكم"[10]، وقولُه أيضاً: "لم يكونوا

---

[1] انظر: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، مقدمة **صحيح مسلم**، ص: 8.

[2] المصدر السابق، ص: 10.

[3] المصدر السابق، ص: 9.

[4] "المصدر السابق، ص: 9.

[5] انظر: مقدمة الشيخ سلمان الحسيني الندوي لـ: "**مقدمة في أصول الحديث**" للشيخ عبد الحقّ الدهلوي، ص: 14، 16.

[6] ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني، **منهاج السُّنّة**، (13/1).

[7] السيوطي، **تدريب الراوي**: (327/1).

[8] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **الكفاية في علم الرواية**، ص: 166.

[9] انظر: **مقدمة "صحيح مسلم"**، ص: 10.

[10] المصدر السابق، ص: 10.

يَسألُون عن الإسناد، فلمَّا وقعت الفتنةُ قالوا: سَمُّوْا لنا رجالَكم، فيُنظَر إلى أهل السُّنَّةِ فيُؤْخَذ حديثُهم، ويُنظَر إلى أهل البِدَع فلا يُؤْخَذ حديثُهم"[1].

لذلك فقد زادت الْحِيْطَةُ في رواية الحديث في عصر التابعين وأتباعهم، وكَثُرَ النَّقْدُ للأخبارِ والتمييزُ للرِّوايات، فنشأ "عِلْمُ عِلَل الحديث"، وأوَّلُ مَن اشتهر في الكلام في نَقْد الحديث: الإمامُ مُحَمَّد ابن سِيْرين البَصْرِيّ (ت110هـ)، ثم خَلَفه الإمامُ أَيُّوْبُ بن أبي تَمِيْمَة السِّخْتِيَانِيّ البَصْرِيّ (ت131هـ)، وأَخَذَ ذلك عنه: الإمامُ شُعْبَة بن الْحَجَّاج البَصْرِيّ (ت160هـ)، وأخذ عنه: الإمامُ يَحْيَى بن سعيد القَطَّان البَصْرِيّ (ت198هـ)، والإمامُ عبد الرَّحْمن بن مَهْدِي البَصْرِيّ (ت198هـ)، وأَخَذ عنهما: الإمامُ عليُّ بن الْمَدِيْنِيّ البَصْرِيّ (ت234هـ)، والإمامُ يَحْيَى بن مَعِيْن البَغْدَادِيّ (ت233هـ)، والإمامُ أحمد بن حَنْبَل البَغْدَادِيّ (ت241هـ)، وأَخَذَ عنهم: الإمامُ مُحَمَّد بن إسماعيل البُخَارِيّ (ت256هـ)، والإمامُ أبو زُرْعَة عُبَيْد الله بن عبد الكريم الرَّازي (ت264هـ)، والإمامُ أبو داود سليمان بن الأَشْعَث السِّجِسْتَانِيّ (ت275هـ)، والإمامُ أبو حاتِم مُحَمَّد بن إدريس الرَّازي (ت277هـ).

وجاء بعد هؤلاء جماعةٌ مِنهم مَن كان لهم اعتناءٌ كبيرٌ بهذا العِلم أمثال: الإمام أحمد بن شُعَيْب النَّسَائِيّ (ت303هـ)، والإمام أبي جعفر مُحَمَّد بن عَمْرو العُقَيْلِيّ (ت322هـ)، والإمام أبي أحمد عبد الله ابن عَدِيّ الْجُرْجَانِي (ت365هـ)، والإمام عليّ بن عُمَر الدَّارَقُطْنِيّ (ت385هـ).

وقَلَّ مَن جاء بعدهم مَن بَرَع في هذا العِلم، حتى قال الحافظُ ابن الْجَوزِيّ (ت597هـ) في مقدِّمة كتابه: "الموضوعات": "قَلَّ مَن يَفهَم هذا بل عُدِمَ"[2].

ثم استمرَّت الجهودُ ونَمَتْ، وتشعَّبتِ البحوثُ في إعلال الأحاديث وتوسَّعتْ، حتى كان القرنُ الثالثُ الهجريُّ عصرَ التدوينِ والتصنيف في الحديث، فكان التصنيفُ في عِلَل الحديث مِن أوّل ما عُنِيَ به الأئمَّةُ.

هكذا كان ظهورُ "عِلْم عِلَل الحديث" في حَيِّز الوجود للكَشْف عن الأسباب الْخَفِيَّة القادِحة في صِحَّة الحديث وأحكامِها، والذي جَعَله الحاكِمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ نوعاً مستقلاً من أنواع علوم الحديث في كتابه "معرفة علوم الحديث"[3]، حيث قال: "وهو عِلْمٌ برأسه غيرُ الصَّحيح والسَّقيم والْجَرْح والتعديل"[4].

---

[1] المصدر السابق، ص: 10، 11.

[2] ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي، **كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**، ص: 145.

[3] وسَمَّاه: "معرفة علل الحديث"، وهو النوعُ السابعُ والعشرون من أنواع علوم الحديث، في كتابه "معرفة علوم الحديث"، انظر: صفحة: 12.

[4] الحاكم النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، ص: 112.

فكان هذا العِلْمُ أجَلَّ مَعارِف المحدِّثين وأعلاها شرفاً، تَظْهَرُ فيهِ عَظَمَتُهم، وعظمةُ نهجِهم النقديّ الذي يَبْلُغ الأعماقَ السحيقةَ؛ ليستخرج ما فيها من آفةٍ تضعِّف الحديثَ، وتُزِيل عن حقيقة الضَّعْفِ قِشْرَةَ الصِّحَّةِ الظاهرةِ التي تَسْتُرُه[1].

المبحث الثالث: أهميةُ "عِلْم عِلَل الحديث" وفوائدُ دراستِه ومكانتِه بين علوم الحديث:

يبيّن هذا المبحثُ أهميةَ "علم عِلَل الحديث"، ويُبرِز مكانتَه بين علوم الحديث، ثم يَسرُد فوائدَ دراستِه، مستدلاً في ذلك كلِّه بأقوال أئمَّة الحديث وحُفّاظه.

المطلب الأوّل: أهميةُ "عِلْم عِلَل الحديث":

تَظهَر أهميةُ هذا العِلْمِ وخُطُوْرَتُه من تعريف "العِلَّة" نفسِها، والذي كما سبق: أنَّها سببٌ خَفِيٌّ قادِحٌ في صِحَّة الحديثِ مع أنَّ الظَّاهِر منه السَّلامةُ.

ولَمَّا كان هذا العِلمُ خَفِيّاً غامِضاً؛ كان إدراكُه مِن أصعب الأمور وأغمَضِها وأدَقِّها، ولما كانت العِلَّةُ تَكثُر في أحاديث الثِّقَات فيعتمد عامَّةُ النَّاظِرين على كَوْن الثِّقَةِ ثِقَةً، ويَقبَلون حديثَه تحسيناً للظَّنِّ به وبحديثه، فيُصَحِّحون الْمُعَلَّ. وفيه من الْخُطُورة ما لا يُقادَر قَدْرُه، بحيث يُنسَب إلى النبيّ ﷺ قولٌ أو فعلٌ أو تقريرٌ أو شيءٌ آخَر مِمَّا لم يَثبُت عنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ[2].

ولأجل ذلك فقد قِيْلَ في وصف هذا العِلْم: إنه أَغمَرُ علومِ الحديثِ وأعظَمُها وأدَقُّها وأعمَقُها، بإجماع جميعِ أئمَّةِ الحديثِ من المتقدِّمين والمتأخِّرين. فلذلك لا يَحِقُّ لأحدٍ الخوضُ في هذا العِلْمِ ما لم يكن مِن أهلِ الاختصاص الكامل فيه؛ لأنّه عميقٌ جداً، ولهذا السَّبَبِ لم يَخُضْ غِمَارَه مِن العلماء السَّابقين إلاَّ القلائلُ[3] مِن أهل الْحِفْظ والإتقان، وذَوَي الْخِبْرَة والتثبُّت، وأُوْلِي الفَهْم الثاقب والمعرفة الواسعة.

المطلب الثاني: مكانةُ "عِلم عِلَل الحديث" بين علوم الحديث:

يَحْظَى "عِلْمُ عِلَل الحديث" بأهميةٍ خاصّةٍ ومكانةٍ متميّزةٍ عند المحدِّثين، ولم يَحْظَ بمثلهما عندهم أيُّ عِلْمٍ آخَر من علوم الحديث، كما يتبيَّن ذلك مِن خلال ما يأتي:

1) إنَّ هذا العِلْمَ رأسُ علومِ الحديث وأشرَفُها، وقد وَرَد في ذلك العديدُ من أقوال أئمّة الحديث، قال الحاكِمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ: "إنَّ معرفة عِلَل الحديثِ من أجَلِّ هذه العلوم"[4]، وقال الحافظُ ابن

---

[1] عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص: 447.

[2] انظر: وصي الله بن محمد عباس، **علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية**، ص: 20.

[3] العوني، **المدخل إلى فهم علم العلل**، ص: 4.

[4] الحاكم النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، ص: 119.

الصَّلاح الشَّهْرَزُوْرِيّ (ت643هـ): "اعلَمْ أنَّ معرفة عِلَل الحديث من أجَلِّ علومِ الحديث وأدَقِّها وأشرَفِها"[1].

2) إنَّ هذا العِلْمَ أدَقُّ علوم الحديث وأَغمَضُها وأَوْعَرُها مَسْلَكاً، قال الحافظُ ابن حَجَرٍ العَسْقَلاَنِيّ (ت852هـ): "وهذا الفَنُّ أغمَضُ أنوعِ الحديث وأدَقُّها مَسْلَكاً"[2]؛ وذلك لِما في هذا العِلْم من دِقَّة الْمَباحِث وخفائها تجعل له ميزةً خاصَّةً بخلاف غيره من العلوم التي تكفي فيها الملاحظةُ العابِرةُ الظَّاهِرةُ، ومن جِهَةٍ أخرى فهي تُضاعِف من جهود المحدِّث، وتجعل مُهِمَّتَه في الكَشْف عن عِلَل الحديث في غاية الصُّعوبة والعُسْر، وتَستوجِبُ منه دِقَّةَ الْمُلاحَظةِ، ورَهَافةَ الْحِسِّ، وشِدَّةَ الانتباهِ، وتَتَبُّعاً تامّاً للرِّوايات والطُّرُق، وتَفحُّصَ الرُّوَاةِ، واطِّلاعاً شاملاً على مراتبهم وأحوالهم[3].

3) إنَّ هذا العِلْمَ أوحَدُ علومِ الحديث، الذي لا يتكلَّم فيه إلاَّ الأئمَّةُ الْجَهَابِذَةُ لهذا الفَنِّ، والْمُبَرَّزون في الْحِفْظ والنَّقْد، الذين أفنوا أعمارَهم في دراسة المتون والأسانيد، وتتبُّعِ طُرُق الحديث، وتمييزِ مَراتِب رُوَاتِه، والتَّفحُّصِ عن أحوالهم وظروفهم، ومعرفةِ مستوى ضَبْطِهم وحِفْظِهم، وكيفيّةِ تلقِّيهم وسَماعهم لمرويَّاتهم، وقِلَّةِ وكثرةِ مُلازَمتهم لشيوخهم، ومُمارستِهم لحديثهم؛ مِمَّا كَوَّن لديهم حاسَّةً خاصَّةً في نَقْد الأحاديث، وهيئةً نفسانيةً لا يُعبَّر عنها بعبارةٍ[4]. لذلك لا يُمكِن للطُّلاَّبِ التَّفَوُّقُ والبَراعةُ في هذا العِلْمِ إلاَّ بعد أنْ يُتقِنوا في سائر علوم الحديث إتقاناً تامّاً؛ فلأنَّ سائر علوم الحديث مع كلِّ جزئياته داخلةٌ في هذا العِلم، وخادمةٌ ومُكمِلةٌ له [5].

4) إنَّ هذا العِلْمَ هو صاحِبُ الكلمة النهائية والأخيرة في قَبول الحديثِ ورَدِّه، فإذا كان مدارُ علومِ الحديث جميعاً وغايتُها وهدفُها: تمييزُ الأحاديث المقبولة من المردودة، وسائرُ علومِه خادمةٌ لهذا الهدف، ومُوصِلةٌ إليه كعِلم الْجَرْح والتعديل، وأنواعِ الحديث المقبول والمردود، وعلم الْمُتَّفِق والْمُفْتَرِق والْمُؤْتَلِف والْمُخْتَلِف، وكيفيةِ التَّحَمُّل وغيرها، فإنَّ "عِلْمِ العِلَل" تبقى له الكلمةُ الأخيرةٌ والقولُ الفيصلُ في قبول الحديث ورَدِّه دُوْنَ سائر علوم الحديث[6].

5) لا يَسلَم مِن نَقْد عالِم العِلَل حتى كبارُ الْحُفَّاظ المعروفِين بالتثبُّت والضَّبْط والإتقان، بخلاف أغلب علوم الحديث. فلا يكفي عند عالِم العِلَل أن يكون راويُ الحديثِ ثِقَةً حافظاً فقط؛ بل ولا في أعلى

---

[1] ابن الصَّلاح الشهرزوري، **علوم الحديث**، ص: 90.

[2] ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي المصري، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، (648/2)

[3] أبو سفيان مصطفى باحو، **العلة وأجناسها عند المحدّثين**، ص: 97.

[4] المرجع السابق، ص: 98.

[5] انظر: همام بن عبد الرحيم سعيد، **العلل في الحديث: دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي**، ص: 123.

[6] باحو، **العلة وأجناسها عند المحدّثين**، ص: 100.

درجات التثبُّتِ والإتقانِ حتى يُحكَم لحديثه بالصِّحَّة؛ بل لا بُدَّ من أن تَسلَم روايتُه من الوَهَم والغَلَطِ الذي لا يَنفَكُّ عنه راوٍ من رُوَاة الحديث. فقد أَوْهَمَ كبارَ أئمَّةِ الحديث وجِبَالَ الْحِفْظِ أمثالُ: أحمد بن حَنْبَل (ت241هـ)، ومُحَمَّد بن إسماعيل البُخَارِيّ (ت256هـ)، وأبي زُرْعَة الرَّازي (ت264هـ)، وأبي حاتِم الرَّازي (ت277هـ)، وغيرِهم من أرباب هذا الفَنِّ وحُذَّاقه.

6) إنَّ هذا العِلْمَ يَعتمِد على الْمُمارَسة العِلمية، والتَّجْرِبَةِ الطويلةِ، والْخِبْرَةِ العميقةِ في البحث عن الأسانيد، والفَحْصِ عن أحوال رُوَاتِها، وكذلك في التحقيق والتدقيق في متون الأحاديث والآثار، بخلاف العلوم الأخرى في الحديث، التي تعتمد على قواعد نظريةٍ مُقَرَّرةٍ مُطَّرِدَةٍ[1].

المطلب الثالث: فوائدُ دراسة "عِلْم عِلَل الحديث":

ولدراسة هذا العِلْمِ فوائدُ متعدِّدةٌ ومتنوِّعةٌ، ومِن أبرزها:

1) أنَّه يَكْشِفُ في سَنَد الحديث ومَتْنِه القَوادِحَ الْخَفِيَّةَ، ويُمِيْطُ اللِّثامَ عن ضَعْف ما ظاهِرُه السَّلامَةُ أو القَبولُ.

2) وأنَّ دراسته تُورِث طُلاَّبَ الحديثِ مَلَكَةً وقُدْرَةً على تمييز الأسانيد والمتون، ومعرفةِ الصَّحِيح من السَّقِيم منها. وتكوِّن لديهم الدِّقَّةَ في النَّقْد، وتُمكِّنهم من التَّعَامُل مع ألفاظ ومُصطلَحات أئمَّة الحديثِ ونُقَّادِه.

3) وأنَّه يُتِيْحُ للطُّلاَّبِ فرصةَ التطبيقِ العَمَلِيّ لِمَا قرؤوه من قواعد علوم الحديث، فهذا العِلْمُ لهم مَيْدَانٌ عمليٌّ لذلك، وهم يجدون في مصادر عِلَل الحديثِ كثيراً من القَوادِح الظَّاهرة والْخَفِيَّة، والْجَرْحِ الظَّاهرِ، وإذا جَمَعوا بين القواعد النظرية في كتب علوم الحديث، والتطبيقِ في كتب عِلَل الحديث؛ تتحقَّق لهم فائدةُ قراءتِهم السَّابِقَةِ لعِلْم الْمُصْطَلَح كاملةً.

4) وأنَّه يَشْحَذُ أذهانَ طُلاَّبِ الحديثِ، ويُصقِّل مواهبَهم، إذْ يُنَمِّي فيهم موهبةَ الذَّكاءِ الْحَادِّ، وعُمْقَ النَّظَرِ والبحثِ العلميِّ، والدِّقَّةِ والتأنِّي في إصدار الأحكام، وعدمِ الاكتفاء بالظَّواهِر بل البحث ما وراءها.

5) وأنَّه يُوقِف الطُّلاَّبَ على غاية عُمْقِ الأئمَّة المحدِّثين النُّقَّاد من المتقدِّمين والمتأخِّرين في منهجهم النَّقْديّ؛ فهم لم يكتفوا بدفع العِلَل الظَّاهرة في الأحاديث كنَفْي العَدالة أو الضَّبْط، أو عدم اتِّصالِ السَّنَد فحسب؛ بل إنَّهم غاصوا في العُمْق، وكشفوا عَمَّا وراء العِلَل الظَّاهرة من قوادِحَ خَفِيَّةٍ في صِحَّة الحديث[2].

---

[1] انظر: باحو، **العلة وأجناسها عند المحدّثين**، ص: 104.

[2] انظر: عتر، **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**، ص: 16، 17، ومعبد عبد الكريم ومحمد نصر الدسوقي اللبان، **علل الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي**، ص: 73.

المبحث الرابع: المنهجُ العِلميُّ في دراسة "عِلْم عِلَل الحديث":

كما سبق القولُ في المبحث السابق بأنَّ هذا العِلْم مِن أغْمَض أنواع علوم الحديثِ وأدَقِّها، وقد وردت في ذلك أقوالٌ لبعض أكابر أئمّته، ومنها قولُ الإمام عبد الرحمن بن مهدي البَصْرِيّ (ت198هـ): "معرفةُ عِلَلِ الحديثِ إلهامٌ، فلو قلتَ للعالِم بعِلَل الحديث: مِن أين قلتَ هذا؟ لم يكن له حُجَّةٌ، وكم من شخصٍ لا يهتدي لذلك"[1]، وقولُه أيضاً: "إنكارُنا الحديثَ عند الْجُهَّالِ كِهَانَةٌ"[2].

وقد يُشعَر مِن هذين القولَين بأنَّ هذا العِلْمَ ضربٌ من الإلهام، ونوعٌ من الكِهَانة، وأنَّ فيه أمراً غَيْبِيّاً لا يَعتمِد على أسبابٍ علميةٍ، ولا يَستنِد أصحابُه إلى قواعدَ عِلميةٍ وحُجَجٍ يقينيةٍ في النَّقْد.

مع أنَّ الأمر في واقعه ليس كذلك، فإنَّ كُلَّ مَن تَأمَّل في نَقْد أئمَّةِ هذا العِلم وإعلالِهم للأحاديث؛ يُلاحِظ أنَّهم يَستنِدون في كلِّ ذلك على مبادئ مُقَرَّرةٍ، وقواعدَ مُسَطَّرةٍ، وقد لا يَظهَر ذلك لغير المتمكِّن من هذا العِلْم.

أمَّا ما سقتُه آنفاً من أقوال الإمام ابن مَهْدِي في بيان أهمية هذا العِلم: إنَّ "معرفة عِلَلِ الحديثِ إلهامٌ"، و"إنكارُنا الحديثَ عند الْجُهَّالِ كِهَانَةٌ"، فهناك فهمٌ خاطئٌ في فهم هذين القولَين (وأمثالهما من الأقوال) مِن بعض النَّاس، وذلك إمَّا بسبب جَهْلِهم بهذا العِلم، وإمَّا بسبب جَهْلِهم بمعنى لَفْظَي "الإلهام" والكِهَانَة" عند إطلاقهما على معرفة عِلم الحديث عُموماً، أو على عِلم العِلَل خصوصاً؛ ولذلك أرى من الضَّروريّ أن أفسِّر هنا معنى كلٍّ منهما:

فـ"الإلهامُ" اسمٌ لِمَا يَهجُس في القَلْب مِن الْخَواطِر بخلق الله في قلب العاقِل، فينتبه بذلك، ويَتفطَّن، فيَفهَم المعنى بأسرع ما يُمكِن، ولذلك يُقال: "فلانٌ مُلْهَمٌ"، إذا كان يَعرِف بمزيد فِطْنَتِه وذكائِه ما لا يُشاهِده[3].

وبذلك يكون معنى كلمة "الإلهام" عند المحدِّثين: أنه مَلَكَةٌ عقليةٌ، وفَهْمٌ دقيقٌ، يُودِعه اللهُ تعالى فيمَن عُرِفَ مع عدالة الدِّين، برجاحة العَقْل، وطُوْلِ الْمُمَارَسة، وكثرةِ الاعتناء بمسائل عِلْم الحديث ودقائقه، ولا سِيّما "عِلْم عِلَل الحديث"[4].

أمَّا لفظةُ "الكِهَانَة" فهي تُطلَق في اللُّغَة على الإخبار بالغَيْب، ويُطلَق "الكاهِنُ" على كلِّ مَن يَتعاطَى عِلْماً دقيقاً[5].

---

[1] الحاكم النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، ص: 112، 113، وانظر: ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد الدمشقي، **شرح علل الترمذي**، (470/1).

[2] ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن مُحَمَّد الحنظلي، **علل الحديث**، (389/1).

[3] انظر: أبو البقاء الكفوي، **الكليات**، ص: 173.

[4] أحمد معبد عبد الكريم، **علل الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي**، ص: 76.

[5] انظر: ابن منظور، محمد بن مكرّم بن علي الإفريقي، **لسان العرب**، (128/13).

والدليلُ على أنَّ هذا العِلْمَ ليس من عِلْم الغَيْب أو الكِهَانة، قولُ الإمام أبي حاتِم الرَّازي لرجلٍ ناقشَه في أحكامه على الحديث، فمِمَّا قال له الرجلُ: "تَدَّعِي الغَيْبَ؟! فقال له أبو حاتِم: ما هذا ادِّعاءُ غَيْبٍ. قال الرجل: فما الدَّليلُ على ما تقول؟! فقال له أبو حاتِم: سَلْ عمَّا قلتُ مَن يُحسِن مثلَ ما أُحسِن، فإن اتَّفقنا؛ علمتَ أنَّا لم نُجازِف، ولم نَقُلْه إلاَّ بفهمٍ"[1].

فنَفَى أبو حاتِم عن عِلْمه بالأحكام على الأحاديث أن تكون من عِلم الغَيْب أو الكِهَانة، وقرَّر أنَّها بالفَهْم لأسباب القَبول والرَّدِّ التي اتّفق عليها أئمَّةُ النُّقَّاد.

وخلاصةُ ما بسطتُه في الأعلى: أنَّ هذا العِلم ليس بنوعٍ من "الإلهام" و"الكِهَانة"، إنما هو ثمرةُ جدٍّ واجتهادٍ وصبرٍ ومُثابَرةٍ في طلب الحديث النبوي روايةً ودرايةً، واطّلاعٍ واسعٍ على أحوال رجاله جرحاً وتعديلاً، ومعرفة تامّة بالمرويّات صِحَّةً وضَعْفاً.

فمَن يَرغَب في دراسة هذا العِلم والتمكُّنِ منه فعليه اتِّباعُ منهجٍ علميٍّ قويمٍ يُرشِده إلى ذلك، مثل الذي يُذكَر فيما يأتي:

1) أن يُلِمَّ أوّلاً بـ"عِلْم مُصْطَلَح الحديث" إلماماً كاملاً، حِفْظاً وفَهْماً وتَدَبُّراً؛ حيث تكون له دِرايةٌ جيّدةٌ بقواعد القَبُولِ والرَّدِّ، متى يُقبَل الحديثُ؟ ومتى يُرَدُّ؟ وهذه تَكمُن في دراسة "عِلْم مُصْطَلَحِ الحديث".

وقد أُلِّفَ في هذا العِلْمِ الكثيرُ من الكتب القيّمة على مرّ العصور وتَعاقُب الأزمان، ومن أحسنها وأنفعها للمتقدِّمين: "شرح نُخْبَة الفكر": للحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقَلاني (ت852هـ): قد لا تخلو بعض عباراته من الإغلاق والغموض، فليَستمِدَّ الطالبُ في حلِّها من أحد شروحه المعتبَرة[2]. و"علوم الحديث": للحافظ ابن الصَّلاح الشَّهْرَزُوْرِيّ (ت643هـ): وهو مِن أقدم وأجَلّ الكتب في هذا العلم، وقد أُلِّفَتْ في شرحه واختصاره ونظمه كتبٌ كثيرةٌ. ويُعَدّ هذان الكتابان من أُمَّهات كتب أصول هذا العِلم، فليبدأ الطالبُ بقراءة الكتاب الأوّل، ثُمّ الثاني على شيخٍ مُتمكِّنٍ من علوم الحديث، أو أستاذٍ جامعيٍّ متخصِّصٍ فيها.

ثُمّ يُقبِل على قراءة ما أَلَّفَه العلماءُ المتأخِّرون من الكتب المفيدة في هذا العِلم، ولا سِيَّما: "تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّوَاوي" للحافظ جلال الدين السُّيوطي (ت911هـ)، و"فتح الْمُغِيْث بشرح ألفية الحديث" للحافظ محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (ت902هـ)، وهما بمثابة موسوعةٍ في هذا العِلم، خاصَّةً الكتاب الأخير، الذي يشرح شرحاً وافياً لكل مسألةٍ من مسائله وغموضٍ من غوامضه.

---

[1] ابن أبي حاتم الرازي، أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد الحنظلي، **تقدمة الجرح والتعديل**، (350/1).

[2] مثل شرح الشيخ علي القارئ الْهَرَوي (ت1014هـ) أو شرح الشيخ عبد الرَّؤوف الْمُنَاوي (ت1031هـ)، أو شرح أحد العلماء المعاصرين مثل شرح الشيخ حاتم بن عارف العَوْني والشيخ أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد.

ثُمّ يَحسُن للطالب أن يُطالِع بعضَ ما ألَّفَه العلماء المعاصرون من الكتب النافعة في هذا العِلم، وهي إن لا تَشتمِل كثيراً على جديدٍ وإبداعٍ فيه، لكنها تمتاز بحُسْن الترتيب والتسهيل، وجَوْدَةِ الأسلوب لمواد كتب المتقدِّمين، مثل: "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث" للدكتور محمد بن محمد أبي شَهْبَة (ت1403هـ)، و"منهج النَّقْد في علوم الحديث" للدكتور نور الدين عِتْر، و"تحرير علوم الحديث" للشيخ عبد الله بن يوسف الجُدَيْع، و"علوم الحديث: أصيلُها ومعاصرُها" للدكتور محمد أبي اللَّيث الخيرآبادي. فإنَّ قراءةَ كلِّ ما ذُكِرَ من تلكم الكتب بالتَّأنِّي والاستيعاب؛ تُمَكِّن الطالبَ مِن هذا العلم، وتَفتَح له الآفاقَ في مجاله بإذن الله تعالى[1].

2) وأن يتمكَّن مِن "عِلْم الجَرْح والتعديلِ" تَمَكُّناً تامّاً؛ لأنه مِن خلاله يَقدِر على معرفة ألفاظ التوثيق والتضعيف في الرَّاوي، وهي دقيقةُ الصِّياغةِ، ومُحَدَّدَةُ الدِّلالةِ، ولها أهميةٌ كبيرةٌ في نَقْد إسنادِ الحديث[2]، فعن طريق هذا العِلم تَحصُل للطالبِ المعرفةُ بمَنْزِلة الرَّاوِي الدقيقةِ جَرْحاً وتعديلاً، وكذلك بمعرفة زمنِ مَولِده ووفاتِه، والشُّيوخِ الَّذين سَمِعَ عنهم، ومَن لم يَسمَع مِنهم؛ لأنَّ له علاقةً وطيدةً بالاتِّصال والانقطاع.

كذلك فقد أُلِّفَ في هذا العِلْمِ العديدُ من الكتب، أذكر منها البعضَ التي راعى فيها المؤلِّفون منهجاً قويماً في العرض والتعريف لمباحثه، كما أنها تتميَّز أيضاً بسهولة الأسلوب وحُسْن العِبارة.

فمِن الكتب المختصَرة فيه: "خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل" للشيخ حاتم بن عارف العَوْنِي، و"الميسَّر في علم الجرح والتعديل" للباحث. وهما يتضمَّنان أهمَّ المباحث والمسائل والقواعد الأساسية في هذا العِلم، والتي يحتاج إلى معرفتها كلُّ مبتدئٍ في بداية عهده به.

أمَّا الكتب الموسَّعة فيه فمنها:

- "أصول الجرح والتعديل" للدكتور نور الدين عِتْر: وهو كتابٌ قيّمٌ مفيدٌ، وضعه المؤلِّفُ بعد قضاء فترةٍ طويلةٍ في مُمارَسة تدريس هذا العلم، وراعى فيه الاختصارَ، وعُني بتحقيق البحث في كثيرٍ من المسائل الشَّائكة المتعلّقة بهذا العِلم.

---

[1] انظر: الغوري، سيد عبد الماجد، **المنهج المفيد لطلب علم الحديث**، ص: 104، 113.

[2] لقد أفرد بعضُ المعاصرين كتباً بالتأليف في تعريف ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل على الترتيب المعجمي ليكون وصولُ الطُّلاَّبِ إليها بسهولة ويُسْرٍ، ومن تلك الكتب:

1) "معجمُ ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل النادرة والمشهورة": للباحث: وهو يتضمَّن (610) ألفاظٍ وعباراتٍ من الجرح والتعديل، وكلها مشروحةٌ ومضروبةٌ بالأمثلة.

2) و"المعجم الوجيز لألفاظ الجرح والتعديل": للباحث: وهو يشتمل على (236) لفظاً من ألفاظ الجرح والتعديل، ويذكر أوّلاً اللفظَ ثم يذكر معناه ثم مرتبَته ثم حُكْمَها.

3) و"المعجم الاصطلاحي لألفاظ الجرح والتعديل في علم الحديث النبوي الشريف": للدكتور بشير محمود فَتّاح: استخرج فيه المؤلِّفُ ألفاظَ الجرح والتعديل من كتاب "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" للحافظ الذهبي، وشرحها شرحاً وافياً، ويبلغ مجموعُها (144) لفظاً.

- و"ضوابطُ الجرح والتعديل" للشيخ عبد العزيز محمد بن إبراهيم العبد اللَّطِيف (ت1421هـ): وهو كتابٌ عظيمُ النفع كثيرُ الفوائد، وأحسَنُ الكتبِ التي أُلِّفَتْ في هذا الباب، حفله المؤلِّفُ – رحمه الله تعالى – بالأمثلة التطبيقية المفيدة.
- و"المدخل إلى علم الجرح والتعديل": للشيخ حازم بن محمد الشَّرْبِيني: وهو يشتمل على جميع الموضوعات الدقيقة والمباحث المهمَّة التي تَمُسّ إليها حاجةُ الطُّلاَّبِ في بدايات عهدهم بدراسة هذا العلم.
- و"الْمَدخَل إلى دراسة علم الجرح والتعديل" للباحث: وهو يتميَّز عن كثيرٍ من الكتب السابقة ببعض التوسُّع في تعريف أهمِّ مباحث ومسائل هذا العلم مع التركيز على: شرح وتفسير العبارات النادرة في الجرح والتعديل، وترجمةِ أئمتِهما، وتعريفِ الكتب المتعلِّقة بهما.

كذلك لا ينبغي أن تَفُوت الطالبَ مطالعةُ كتاب "الرَّفْع والتكميل في الجرح والتعديل" للشيخ عبد الحي بن عبد الحليم اللَّكْنَوِي (ت1304هـ)، الذي يُعَدّ من أهمِّ المراجع في هذا العلم، لكنه لم يَستوعِب جميعَ مسائله، مع ذلك فهو حافلٌ بكثير من الفوائد الحديثية ولا سيما في الهوامش التي كَتَبها محقِّقُه الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة (ت1417هـ)[1].

3) وأن يركِّز على قراءة مبحث "الحديث الْمُعَلّ" في كتب علوم الحديث المعتبَرة مِثل: "علوم الحديث" للحافظ ابن الصَّلاح، و"فتح المغيث" للحافظ السَّخَاوِيّ، و"تدريب الرَّاوي" للحافظ السُّيُوْطِيّ من المتقدِّمين، و"منهج النَّقْد في علوم الحديث" للشيخ نور الدين عِتْر، و"تحرير علوم الحديث" للشيخ عبد الله بن يوسف الْجُدَيْع[2] من المعاصرين.

4) وأن يتوسَّع في قراءة الكتب المعاصرة في "عِلم عِلَل الحديث" بَدْءاً بما هو أسهَلُ منها أسلوباً وعرضاً لمحتوياته، مثل التي ستُذكَر في المبحث اللاَّحق.

5) وأن يُكثِر من قِراءة كتب العِلَل النَّظرية والتطبيقية مِثل: "العِلَل الكبير" للإمام التِّرْمِذِيّ، و"العِلَل" للإمام ابن أبي حاتِم الرَّازي، و"العِلَل" و"الإلزامات والتَّتَبُّع" للإمام الدَّارَقُطْنِيّ. فيقرأ هذه الكتبَ قراءةً واعيةً مُستوعبةً، ويُحاوِل أن يقف على كُلّ حديثٍ من أحاديثها، ويعرف سببَ إعلالِها وتصحيحِها، ويجب أن تكون قراءةُ تلك الكتبِ مع جَوْدِة الفَهْمِ، ودِقَّةٍ في النَّظر، وحِفْظِ الرِّجال الذين تَدُوْرُ عليهم الأسانيدُ، ومراتب الرُّوَاة وطبقاتِهم، وطُرُقِ وقرائن الترجيحِ وجَمْعِ طُرُقِ الحديث.

---

[1] انظر: الغوري، سيد عبد الماجد، **المنهج المفيد لطلب علم الحديث**، ص: 114، 117.

[2] يقرأ منه الطالبُ الصفحات من (639) إلى (784) التي تحت عنوان: "المراد بالنقد الخفي وبيان منْزلته وتعيين محلّه"، فيها فوائد علمية تختصّ بهذا العلم.

هذا منهجٌ علميٌّ مقترحٌ لدراسة هذا العِلم الجليل، فإن اتَّبَعَه الطالبُ؛ فإنه يتمكَّن – بإذن الله تعالى – من فَهْم الأحاديث الْمُعَلَّة، واستيعابِ مناهج المصنِّفين في إعلال الأحاديث، وإدراكِ طرائقهم في نَقْد المرويَّات، ثم تتكوَّن لديه مَلَكَةٌ حديثيةٌ تزيده رُسُوخاً وعُمْقاً في هذا العِلْم.

المبحث الخامس: الكتبُ المؤلَّفةُ في "علم عِلَل الحديث" قديماً وحديثاً:

يتناول هذا المبحث عرضاً مُوجَزاً لأهَمِّ ما أُلِّفَ في هذا العِلم من الكتب قديماً وحديثاً، مع إبراز ما لكلٍّ منها من الخصائص والمزايا.

المطلب الأول: الكتب القديمة في علم عِلَل الحديث:

لم يتعرَّض أحدٌ من العلماء المتقدِّمين لإفراد كتابٍ بالتأليف في "عِلْم عِلَل الحديث" وأصولِه وقواعده، غير أنَّ البعض منهم قد عرَّجوا في كتبهم على ذكر بعضِ أصول إعلال الأحاديث وليس كلِّها، ومن تلكم الكتب: "كتابُ التَّمْيِيْز" للإمام مُسْلِم بن الْحَجَّاج القُشَيْرِيّ، و"العِلَل الصغير" للإمام التِّرْمِذِيّ، و"شرحه" للحافظ ابن رَجَبٍ، وإليكم تعريفاً مفصَّلاً عن هذه الكتب الثلاثة التي كانت نواةَ التأليف في هذا العلم فيما بعد.

1) "كتابُ التَّمْيِيْز": للإمام مُسْلِم بن الْحَجَّاج القُشَيْرِيّ، أبي الْحُسَيْن النَّيْسَابُوْرِيّ (ت261هـ).

بيَّن الإمامُ مُسْلِمٌ في هذا الكتابِ أوهاماً وَقَعتْ مِن بعض الرُّوَاة في روايتهم للأحاديث، وذَكَر في مقدِّمته له أنه ألَّفه لسببَيْن، أوَّلهما: بيانُ أنَّ جَرْح الرِّجالِ ليس غِيْبَةً، والثاني: انتقادُ مَن زَعَم أنَّ عمل المحدِّثين في تمييز خطأ الرِّوايات من صوابها ادِّعاءُ علمِ غَيْبٍ لا يُوصَل إليه؟!

ثم تكلَّم حول هذا الفَنّ. ثم سَرَد أسبابَ الخطأ في الرِّوايات. ثم عَرَض جملةً مُستَحسَنةً من الأحاديث التي تَحُثُّ على حِفْظ سُنَّةِ النبيِّ ﷺ وتبليغِها للناس. ثم ساقَ عدداً من الأحاديث والآثار التي تَحُثُّ على التَّوَقِّي في حَمْل الحديث وأدائه، والتحفُّظِ عن الزِّيادة أو النُّقصان فيه. ثم ذَكَر جملةً من الآثار وأقوال السَّلَف الدَّالَّة على شِدَّة حِفْظ الأئمَّة المتقدِّمين، ودرجاتِهم في الْحِفْظ، وجَرْحِهم للرُّوَاة الضعفاء.

ثم عادَ فذكر أنواعَ حُفَّاظِ الحديثِ فقال: "النَّاسُ مُتباينون في حِفْظهم لِمَا يَحفظُون: وفي نقلهم لِما يَنقُلون"[1]، ثم ذكر أنَّهم ثلاثةُ أنواعٍ:

النوع الأوّل: المتوقِّي الْمُتقِن لما حصَّل من علمٍ وما أدَّى منه إلى غيره، فقال: "فمِنهم الحافظُ الْمُتقِن الْحِفْظ، المتوقِّي لما يلزم توقِّيه فيه"[2].

النوع الثاني: مَن هو دُوْنَه في رَداءة الْحِفْظ والتَّسَاهُل فيه، فقال: "ومنهم: الْمُتَساهِلُ المشيبُ حِفْظه بتوهُّمٍ يتوهَّمه، أو تلقينٍ يُلقِّنه من غيره؛ فيَخلِطه بحفظه، ثم لا يميِّزه عن أدائه إلى غيره"[1].

---

[1] مسلم بن الحجاج القشيري، **كتاب التمييز**، ص: 170.

[2] المصدر السابق، ص: 170.

النوع الثالث: المتوهِّمُ فيه غيرُ الْمُتقِن، فقال: "ومِنهم مَن همُّه حِفْظُ متونِ الأحاديث دُوْن أسانيدها، فيَتهاوَن بحِفْظ الأثر، يتخرَّصها من بعد، فيُحيلها بالتوهُّم على قومٍ غير الذين أُدِّيَ إليه عنهم"[2].

ثم ذَكَر أنَّ الغَلَط والسَّهْوَ لم يَسلَم منهما كبارُ الْحُفَّاظِ[3].

ثم ذَكَر بعضَ علاماتٍ يُعرَف بها خطأُ الرَّاوي في الحديث، وأنَّها على جِهتَين:

الْجِهَةُ الأولى: الخطأُ الظَّاهِرُ: الذي يكون في إسناد الحديث، وهو أن يُسَمِّي الرَّاوي الرجلَ المعروف بغير اسْمِه، أو يَنسِبه على خلاف نسبته.

الْجِهَةُ الثانية: الخطأُ الْخَفِيُّ: الذي يكون برواية جَمْعٍ من الْحُفَّاظ عن أحد الأئمَّة حديثاً، فيُخالِفهم راوٍ آخَر من أصحاب هذا الإمامِ إمَّا في إسناد الحديث أو في مَتْنِه[4].

ثم ذَكَر أنَّ النبيَّ ﷺ اشترط على سامع حديثه ومبلِّغه حين دعا له أن يَعِيه، ويَحفَظه، ثم يؤدِّيه كما سمعه، فالْمُؤَدِّي لذلك بالتوهُّم غير المتيقِّن مُؤَدٍّ على خِلاف ما شَرَط النبيُّ ﷺ وغير داخلٍ في جزيل ما يُرجَى من إجابة دعوتِه عليه.

ثم ذكر أنَّ الْمُؤَدِّي لحديث النبيِّ ﷺ بالتَّوَهُّم بالزيادة أو النقصان يصير قائلاً على رسول الله ﷺ ما لا يعلم، فلا يُؤمَن عليه الدخولُ في حديث رسول الله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[5]؛ لأنَّ عليه أن يَعلَم أنَّ تَعَمُّد التَّوَهُّمِ في حديث النبيِّ ﷺ مُحَرَّمٌ، فإذا عَلِمَ ذلك، ثم لم يَتَحاشَ مِن فعله؛ فقد دخل في باب تعمُّد الكذب، فإن كان لا يعلم تحريمَ ذلك فهو جاهِلٌ لِمَا يجب عليه.

ثم ذكر الأحاديثَ الْمُعَلَّةَ، وهي على ثلاثة أنواعٍ كالآتي:

الأوّل: الأحاديثُ التي حَصَل في متونها غَلَطٌ أو وَهَمٌ.

الثاني: الأحاديثُ التي حَصَل في أسانيدها غَلَطٌ أو وَهَمٌ.

الثالث: الأحاديثُ التي حَصَل في أسانيدها ومتونها غَلَطٌ أو وَهَمٌ.

وكلُّ مَن نَظَر في هذا الكتاب القيِّم النفيس؛ لاحَظَ عُلُوَّ كَعْبِ مؤلِّفه الإمام مُسْلِمٍ في علم العِلَل، وعَلِمَ أنَّ كتابه من أهَمِّ كتب العِلَل، فهو – رحمه الله تعالى – يذكر عِلَّةَ الحديثِ بشيءٍ من الشرح والبَسْط والوُضوح لا نجده في غيره من الكتب في هذا الباب.

---

[1] المصدر السابق، ص: 170.

[2] المصدر السابق، ص: 170.

[3] المصدر السابق، ص: 170.

[4] مسلم بن الحجاج القشيري، **كتاب التمييز**، ص: 170، 172.

[5] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم: (3)، عن أبي هريرة ﷺ.

والكتابُ في غاية الأهمية لموضوعه، ولإمامة مؤلِّفه، لكنَّ معظمه في عِداد المفقود. أمَّا ما عُثِرَ منه على قطعةٍ صغيرةٍ، فقد قام بتحقيقها الشيخُ الدكتور مُحَمَّد مصطفى الأعظمي (ت1439هـ) رحمه الله تعالى.

2) **"العِلَلُ الصغير"**: للإمام التِّرْمِذِيّ، أبي عيسى، مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرَة (ت279هـ).

وهو مُلحَقٌ بآخِر "جامعه"، ويُسَمَّى: "العِلَلَ الصغيرَ"، وقد ذكر فيه الإمامُ التِّرْمِذِيُّ قواعدَ وأصولاً عامَّةً في عِلم الحديث، وبيَّن فيه مقاصدَه ومصادرَه ورجالَه ومصطلحاتِه التي استخدمها في كتابه "الجامع"، كما أودع فيه العديدَ من المسائل التي جَعَلها مثابةً يرجع إليها قارئُ كتابِه "الجامع".

أمَّا منهجُ الإمام التِّرْمِذِيّ في هذا الكتابِ فهو يتبيَّن من خلال النِّقاط الآتية:

- أنه حدَّد فيه أسانيدَه إلى الفقهاء الذين ذَكَر مذاهبَهم في كتابه.
- وساقَ فيه أدلةً كثيرةً على جواز الكلام في الرِّجال والعِلَل بل على وجوبه.
- وقسَّم فيه الرُّوَاةَ إلى أربعة أقسام.

(أ) قومٌ من الثِّقَات الْحُفَّاظ الذين يَندُر الْخَطَأُ في حديثهم.

(ب) قومٌ من الثِّقَات الذين يَكثُر الغَلَطُ والْخَطَأُ في حديثهم.

(ج) قومٌ من جُلَّة أهل العِلْم غَلَب عليهم الْخَطَأُ والوَهَمُ فلا يُحْتَجُّ بحديثهم إذا انفردوا.

(د) قومٌ من الْمُتَّهَمِين وأصحابِ الغَفْلة، الذين لا يُحْتَجّ بهم. وفي الكلام عنهم رَكَّز التِّرْمِذِيُّ على تَفاوُت الْحُفَّاظ في الضَّبْط، وأثرِ ذلك على رواياتهم.

- وتكلَّم على الرِّواية بالمعنى واللَّفْظ، ووَضَع شروطاً لجواز الرِّواية بالمعنى.
- وفصَّل الكلامَ في أنواع تَحَمُّلِ الحديث.
- وتكلَّم عن الاختلاف في توثيق الرُّوَاة وتضعيفِهم.
- وتكلَّم عن الْمُرسَل وحُكْمِه واختلافِ العلماء في قَبول الْمَراسِيل.
- وتكلَّم عن اصطلاح "الْحَسَن" في كتابه "الجامع"، وحدَّد مفهومَه له، وكذلك ما اشتقَّ منه.
- وتكلَّم عن "الغريب" وأنواعه، وعن "زيادة الثِّقَة" في الْمَتْن والإسناد.

هذه أهَمُّ مقاصد الإمام التِّرْمِذِيّ في هذا الكتاب، فهو عند كلِّ مقصدٍ من هذه المقاصد يذكر جملةً من الأخبار الْمُسْنَدَة.

وهذه المقاصدُ تَخدِم حديثَ الثِّقَاتِ، وتُلقي ضوءاً باهراً على كتاب التِّرْمِذِيّ المعلَّل، فكانت بهذا داخلةٌ في عِلم العِلَل[1].

1 انظر: مقدمة الدكتور همام سعيد لتحقيق "شرح علل الترمذي" لابن رجب: (27/1).

طُبع هذا الكتابُ لأوّل مَرّةٍ مستقلاً عن الأصل بتعليق وتقديم الشيخ سلمان الحسيني النَّدْوِي، ثم بمزيدٍ من اعتناء الباحث، في دار ابن كثير بدمشق، عام 1426هـ (2005م).

3) "شرح عِلَل التِّرْمِذِيّ": للحافظ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ، أبي الفَرَج، زَيْن الدين، عبد الرحمن بن أحمد الدِّمَشْقِيّ (ت795هـ).

شَرَح فيه ابنُ رَجَبٍ كتابَ "العِلَل الصغير" شرحاً مُوَسَّعاً قَيِّماً أتبعه بفوائد مُهِمَّةٍ، وقواعدَ كُلِّيَّةٍ تكون للكتاب تَتِمّةً، أراد بها تقريبَ عِلم العِلَل على مَن ينظر فيه.

وقسَّم موادَ هذا الشرحِ في بابَيْن، وتَناوَلَ في الباب الأوّل كلامَ الإمامِ التِّرْمِذِيّ في "العِلَل الصغير" بالشرح والتوضيح والاستدراك والنَّقْد والتكميل والتمثيل.

أمَّا الباب الثاني من الكتاب فقد ذَكَر فيه جملةً جيدةً من القواعد والفوائد في عِلْم العِلَل وما يتصل به من أحوال الرُّوَاة. وبدأه ببيان مكانة عِلْم العِلَل من علوم الحديث، أو على الأَخَصِّ من علوم التصحيح والتضعيف.

وبعد أنْ حدَّد ابنُ رَجَبٍ مكانَ عِلْمِ العِلَل من عِلْم التصحيح والتضعيف؛ دَخَل إلى عِلْم العِلَل، فقسَّمه إلى قِسْمَين رئيسَين، وهما:

القسم الأوّل: في معرفة مراتب كثيرٍ من أعيان الثِّقَات وتَفاوُتِهم وحُكْمِ اختلافهم وقولِ من يرجع منهم عند الاختلاف.

والقسم الثاني: في معرفة قومٍ من الثِّقَات الذين لا يُوجَد ذِكْرُ كثيرٍ منهم أو أكثرهم في كتب الْجَرْحِ قد ضُعِّفَ حديثُهم إمَّا في بعض الأماكن أو في بعض الأزمان أو بعض الشُّيوخ.

كما جَمَع ابنُ رَجَبٍ في هذا الكتابِ قواعدَ مُبَدَّدةً في عِلْم العِلَل، فكان بهذا أوّل مَن صنَّف كتاباً أفرد فيه قواعدَ العِلَل في الحديث، مثل التي أذكرها فيما يأتي:

قاعدةٌ: الصَّالِحون غيرُ العلماء يَغلِب على حديثِهم الوَهَمُ والغَلَطُ.

قاعدةٌ: الفقهاء الْمُعْتَنُوْنَ بالرَّأي حتى يَغلِب عليهم الاشتغالُ به لا يَكادُون يَحفظَون الحديث.

قاعدةٌ: إذا روى الْحُفَّاظُ الأثباتُ حديثاً بإسنادٍ واحدٍ، وانفرد واحدٌ منهم بإسنادٍ آخَر، فإنْ كان المنفردُ منهم ثقةً حافظاً فحُكْمُه قريبٌ من حُكْم زيادة الثِّقَة في الأسانيد والمتون.

قاعدةٌ: "قَتَادَةُ عن الْحَسَن عن النبيّ ﷺ" هذه السِّلْسِلَةُ لم يَثبُت منها حديثٌ أصلاً من رواية الثِّقَات.

قاعدةٌ: "يَحْيَى بن سعيد الأنصاريّ، عن سعيد بن الْمُسَيّب، عن أبي هُرَيْرَة ﷺ، عن النبيّ ﷺ"لم يَصِحَّ منها شيءٌ مُسْنَداً.

قاعدةٌ: كلُّ شيءٍ روى عُبَيْدَةُ السَّلْمَاني سِوَى رأيِه فهو عن عليّ بن أبي طالبٍ ﷺ.

قاعدةٌ: حُذَّاقُ النُّقَّاد من الْحُفَّاظ لكثرة مُمارَستهم للحديث ومعرفتِهم بالرِّجال، وأحاديثُ كلٍّ منهم لهم فَهْمٌ خاصٌّ يَفهمُون به أنَّ هذا الحديث يُشبِه حديثَ فلانٍ، ولا يُشبِه حديثَ فلانٍ.

فكان ابنُ رَجَبٍ أوّلَ مَن وَضَع مثلَ هذه القواعد في عِلْم العِلَل، ولَفَت نظرَ الباحثين إلى اتِّجَاهٍ جديدٍ في دراسة علوم الحديث يَنْصَبُّ على التقعيد[1].

وهذه الكتب الثَّلاثة وإن لم تستوعب جميع مباحث علم عِلَل الحديث، لكنها مهَّدت الطريق فيما بعد إلى التأليف الموسَّع فيه، كما أنَّها ظلّت عوناً كبيراً للطُّلاَّبَ في فَهْم الأحاديث المعلَّة ومعرفةِ طريقة الأئمَّةِ النُّقَّادِ في إعلال الأحاديث.

المطلب الثاني: الكتب المعاصرة في "علم عِلَل الحديث":

لقد عرّفت هذا العِلْمَ بعضُ الكتب القديمة في مصطلح الحديث، ضِمْنَ تعريفاتٍ عامّةٍ لأنواع علوم الحديث، تحت نوع "الحديث الْمُعَلّ"، لكن جاء فيه الكلامُ بغايةٍ من الاختصار، ومن تلكم الكتب على سبيل المثال لا الحصر:

1) "معرفة علوم الحديث" للحاكم أبي عبد الله النَّيْسَابُوْرِيّ: وهو أوَّلُ كتابٍ نوَّه فيه مؤلِّفُه بالعِلَل كنوعٍ مستقلٍّ من أنواع علوم الحديث، وأفرد له مبحثاً خاصّاً[2].
2) و"علوم الحديث" للحافظ ابن الصَّلاَح الشَّهْرَزُوْرِيّ: الذي عرَّف فيه "الحديثَ المعلَّ" تعريفاً مختصراً في حدود صفحتين مع ضرب الأمثلة لوقوع العلة في سند الحديث ومتنه[3].
3) و"نزهة النَّظر في توضيح نخبة الفكر" للحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقَلاني: الذي تحدَّث فيه عن "الحديث المعلّ" بغاية من الإيجاز[4].
4) و"فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" للحافظ مُحَمَّد بن عبد الرحمن السَّخَاوِي: الذي بسط الكلامَ في تعريف "الحديث المعلّ" مع الأمثلة، وتكلَّم عن أهمية هذا النوع وغموضه كلاماً نفيساً[5].
5) و"تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّواوي" للحافظ جلال الدين السُّيُوطي: الذي أسهب في تعريف "الحديث المعلّ"، وذكر أهميتَه بين أنواع أخرى للحديث في ضوء أقوال الأئمّة، وذكر بعضَ قواعد كشف العلة مع الأمثلة[6].

---

[1] انظر: مقدمة الدكتور همام سعيد لتحقيق كتاب "شرح علل الترمذي" لابن رجب: (20/1).

[2] انظر: الحاكم النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، ص: 112، 119.

[3] انظر: ابن الصلاح، **علوم الحديث**، النوع الثامن عشر، ص: 89.

[4] انظر: ابن حجر العسقلاني، **شرح النخبة**، ص: 59، و 92.

[5] انظر: السخاوي، محمد بن عبدا لرحمن المصري، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: (47/2، 69).

[6] انظر: السيوطي، **تدريب الراوي بشرح تقريب النَّواوي**: (407/1، 427).

ثم بدأ الاعتناءُ متأخّراً جدّاً بإفراد الكتب بالتأليف في تعريف تلك الأصول والقواعد كعِلْمٍ مستقلٍّ، وظهر فيه العديدُ من الكتب المفيدة، وهذا مُوجَزٌ عن بعض أهمِّها وأنفعها:

(أ) الكتبُ التي أُفرِدَتْ بالتأليف في تعريف "عِلم عِلَل الحديث":

١) "لَمَحاتٌ مُوجَزةٌ في أصول عِلَل الحديث": للدكتور نور الدين عِتْر الْحَلَبِيّ.

وهو مِن أوائل الكتبِ التي ظهرت في هذا العِلْمِ، فقد ألَّفه صاحِبُه من نصوص أئمّة العِلم في تأصيلها، فجاء كتاباً مفيداً جِدّاً، وتحدَّث فيه عن العِلَّة وعلم العِلَل وأهميته وتاريخه ومصادره، ثم عرض صُوَراً من العِلَّة، وتكلَّم عن أسبابها وطُرُقِ اكتشافها، ثم عن أنواعها من حيث موضعها وأثرها، كما وضَّح أيضاً أهمَّ معالِمِ هذا العِلْم بالأمثلة والشَّواهد التي تُثري البحثَ، وتُنير للطالب طريقَ أهل العِلم بالحديث والنَّقْد الدقيق.

2) "كتابُ تعليل العِلَل لذَوِي الْمُقِلّ": للشيخ عبد السَّلام بن مُحَمَّد عَلُّوْش.

وهو من الكتب الموسَّعة في هذا العِلْمِ، والْمُفعَمة بالأمثلة المفيدة، وقد اعتنى فيه المؤلِّفُ اعتناءً جيداً ببيان قواعد هذا العِلْمِ من خِلال استقراء كتب العِلَل القديمة، وإثباتِ مئة نوعٍ من أنواع العِلَل، مع دراسةٍ لمنشأ عِلْم العِلَل، وأوَّلِ المتكلِّمين فيه، والكتبِ المصنَّفة في ذلك، وذَكَر أنواعَ الترجيحِ في الرِّوايات الْمُعَلَّة، ثم اختصر الكتابَ في نحو مئة بيتٍ في قصيدةٍ لاميَّةٍ.

3) "عِلَلُ الحديث بين القواعد النَّظَرية والتَّطبيق العَمَلِيّ": للدكتور مَعْبَد عبد الكريم والدكتور مُحَمَّد نَصْر الدَّسُّوْقِيّ اللَّبان.

وهو مِن الكتب المفيدة جدّاً في هذا العِلْم، فقد تضمَّن مباحثَ مُهِمَّةً فيه، وقد عرَّف المؤلِّفان في مستهلِّه تعريفاً جامعاً للحديث الْمُعَلّ، وتحدَّثا عن خطوات الكشف عن العِلَّة وعن أقسامها وأهمِّ أجناسها، ثم بَيّنا أهميةَ معرفةِ عِلم العِلَل وفوائد دراسته، كما قاما أيضاً بإعداد النماذج التطبيقية للعِلَّة.

4) "العِلَّةُ وأجناسها عند المحدِّثين": للأستاذ أبي سفيان مصطفى باحُوْ.

وهو أَجْوَدُ كتبِ هذا العِلْمِ، يشمل تعريفاً مُوَسَّعاً وشاملاً لأجناس العِلَّة مع الأمثلة التوضيحية التي استخرجها المؤلِّفُ من بطون كتب الفنِّ والتواريخ والتراجم، بينما لم يُعرِّف غيرُه من المؤلِّفين في كتبهم أكثرَ من عشرة أجناسٍ.

5) "عِلْمُ عِلَل الحديث ودورُه في حِفظ السُّنَّة النبوية": للدكتور وَصِيّ الله مُحَمَّد عَبَّاس.

وهي رسالةٌ مُختصَرةٌ تعرِّف بعضَ عيون مسائل هذا العِلْم وأقسامَه، وتبيِّن أهميتَه وأسبابَ وقوع العِلّة في الحديث، وتشتمل أيضاً على بعض أمثلة تطبيقية للعِلَل.

6) "عِلْمُ عِلَل الحديث: تعريفه وأهميته وأئمّته وكتبه": للباحث.

يتناول هذا الكتابُ تعريفاً جامعاً لأهَمّ مباحث هذا العلمِ مع تَجَنُّب المسائل الشَّائكة العويصة، وهو يحتوي على خمسة أقسامٍ، أوّلها بمثابة مَدْخَلٍ تمهيديٍّ يعرِّف "عِلْمَ عِلَل الحديث" مِن أبرز جوانبِه، مثل: أهميته بين علوم الحديث، وفوائد دراسته، ويتحدَّث عن صُعوبة التمكُّنِ منه فعن سبب ذلك، ثم يسلِّط الضوءَ على نشأته وتَطَوُّرِه. والثاني يعرِّف "العِلَّةَ" تعريفاً مُوَسَّعاً من حيث اللُّغَة والاصطلاح، ثم يتكلَّم عن مَيادِين العِلَّةِ، ثم يذكر أهَمَّ أقسامِ العِلَّة القادِحَة وغيرِ القادِحَة من حيث وُقوعِها في سَنَد الحديثِ ومَتْنِه. والثالث يبيّن أسبابَ وُقُوعِ "العِلَّةِ" في الأحاديث، وأهَمَّ قَواعِد كَشْفِ "العِلَّة"، وقرائن إعلال الأحاديث، كُلُّ ذلك مع الأمثلة التوضيحية. والرابع يُترجِم لأشهَرِ وأجَلِّ أئمَّةِ العِلَل عبر القرون الهجرية مع إبراز مكانتِهم في هذا المجال، وذِكْرِ ما لهم فيه من المؤلَّفات القيّمة المميَّزة. والخامس يعرِّف أهَمَّ أنواعِ كتبِ عِلَل الحديث، مثل: كتب السُّؤالاتِ، وكتبِ أصول إعلال الحديث، والكتبِ التي جُمِعَتْ فيها الأحاديثُ الْمُعَلَّةُ، وكتبِ الرِّواية التي تتعرَّض في ثناياها لبيان عِلَل الأحاديث، والكتبِ التي تتعرَّض لبيان العِلَل ضِمْنَ بُحوثها، وكذلك الكتبِ التي تعرِّف عِلْمَ عِلَلِ الحديث.

7) "**الموسوعة العلمية الشاملة في علم عِلَل الحديث**": للدكتور السيد إبراهيم متولِّي.

يشتمل هذا الكتابُ على أربعة أجزاءٍ، أوَّلها يَخْتَصُّ بتأصيل هذا العِلم بعنوان: "فتح المغيث بتأصيل علم عِلَل الحديث"، والثاني يُلقي الضوءَ على نشأته وتاريخه بعنوان: "تاريخ علم عِلَل الحديث الشريف"، والثالث يُترجِم لأئمَّة ونُقَّاد عِلَل الحديث بعنوان: "طبقات نُقَّاد عِلَل الحديث"، أمَّا الرابع فهو يعرِّف بكتب عِلَل الحديث بعنوان: "المدخل إلى كتب عِلَل الحديث". لم يتيسَّر لي الوقوفُ على هذا الكتاب لأتحدَّث عن خصائصه، إلاَّ أنه أوسَعُ الكتبِ التي أُلِّفَتْ في هذا العلم كما هو بَيِّنٌ من عنوانه.

8) "**شرحُ عِلَل الحديث مع أسئلةٍ وأجوبةٍ في مُصطلَح الحديث**": للأستاذ أبي عبد الله مصطفى بن العَدَوِي.

وهو كتابٌ مفيدٌ للمُبتدئِين في هذا العِلْمِ، وقد راعَى فيه المؤلِّفُ مستواهم العِلمي مراعاةً خاصّةً، وقدَّم فيه بأسئلةٍ وأجوبةٍ في مصطلح الحديث، ودَرَس بعضَ عِلَل الأحاديث، وناقش أسانيدَها.

9) "**الوجيزُ في عِلْم عِلَل الحديث**": للدكتور مصطفى أبي زَيْد محمود.

تحدَّث فيه المؤلِّفُ باختصارٍ عن أَوَّلِيَّات هذا العِلْم مِن أصوله وقواعده وقرائن الترجيح، وسَرَد أسماءَ بعضِ كتبه الْمُهِمَّة، وتوسَّع في تعريف بعض أهَمِّها، ثم ذكر في آخِر الكتابِ أمثلةً تطبيقيةً للأحاديث الْمُعَلَّة.

10) "**الميسَّر في عِلم عِلَل الحديث**": للباحث.

وهو أسهَلُ وأوجَزُ الكتبِ في هذا العِلْم، يُناسِب جِدّاً للمُبتدئِين فيه، يعرِّف لهم بمباحث ضرورية مفيدة ينبغي الوقوفُ عليها في أوّل عهدِهم به، مثل: قواعد كشف العِلَل في الأحاديث، وقرائنِ إعلالها، كما يذكر نبذةً من تراجم أشهَر أئمَّةِ العِلَل، ويقدِّم سَرْداً لأسماء أهَمِّ كتبها.

والكتبُ الثَّلاثةُ المذكورةُ في الأخير؛ تَصلُح للتدريس – كمُقَرَّرٍ منهجيٍّ – في مرحلة الليسانس.

كذلك ثَمَّة مقدِّماتٌ مفيدةٌ لكتب العِلَل تجدر بالذكر هنا، والتي يجب على الطالبِ الوقوفُ عليها، ولا سِيّما:

1) **"العِلَلُ في الحديث: دراسةٌ منهجيةٌ في ضوء شرح عِلَل التِّرْمِذِيّ لابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيّ"**: للدكتور هَمَّام بن عبد الرحيم سعيد: وهو مقدِّمته المتميّزة المفيدة في تحقيقه لكتاب "شرح عِلَلِ التِّرمذي" لابن رَجَبٍ، وتُعتبَر من أوائل الدراسات العصرية لعِلْم عِلَل الحديث، ولا ينبغي أن تفوت دارِسَ هذا العِلْمِ قراءةُ هذه المقدِّمةِ النفيسةِ.

2) **مقدّمةُ كتاب "العِلَل لابن أبي حاتِم"**: للشَّيْخَيْن الدكتور سَعْد بن عبد الله الحميد والدكتور خالد بن عبد الرحمن الْجَرْسِيّ: وهي مقدّمةٌ علميةٌ قيمةٌ، تعرِّف "عِلْمَ العِلَل" مِن أبرز وأجلى جوانبه، وتتضمَّن العديدَ من الفوائد الغزيرة فيه.

(ب) الكتبُ التي تناولت بعضَ الْمَباحِث الْمُهِمَّة في "عِلْم عِلَل الحديث":

هذه الكتبُ في الحقيقة دراساتٌ علميةٌ مُوسَّعةٌ في العِلَل، وقد تناولت بعضَ المباحث المهمّة في هذا العِلم إلى جانب تركيزها على جوهر الموضوع، ولا غِنًى عنها للمَعنِيّيْن بهذا العلم، ولا سِيَّما:

1) "عِلْمُ عِلَل الحديث من خلال كتاب (الوَهَم والإيهام الواقِعَين في كتاب الأحكام لابن القَطَّان الفاسِيّ)": للدكتور إبراهيم بن الصِّدّيق الغُمَارِيّ (ت1423هـ).

وهو مِن الكتب المفيدة الماتِعة في هذا العِلم، أصلُه رسالةٌ جامعيةٌ نالَ بها المؤلِّفُ درجةَ الدكتوراة من دار الحديث الحسنية في المغرب. وقد ركَّز فيها المؤلِّفُ على التعريف بشخصية الإمام أبي الحسن علي بن محمَّد الكُتَامِيّ المعروف بابن القَطَّان (ت628هـ) ومكانتِه العلمية في ميدان العِلَل، ثم قارَنَ بين كتابه "بيان الوَهَم والإيهام..." وكتابِ "الأحكام" للإمام عبد الحقّ الإشبِيْلِيّ المعروف بابن الْخَرَّاط (ت581هـ)، ووَضَّح الأُسُسَ التي بَنَى عليها ابنُ القَطَّان نظرَه وكتابَه هذا في مجال النقد والإعلال، والجرح والتعديل.

وإضافةً إلى ذلك فقد احتوى هذا الكتابُ في مستهلّه على دراسة قيمة عن عِلْم عِلَل الحديث، عرَّف فيها المؤلِّفُ تعريفاً جامعاً بالعِلَّة ومكانةِ عِلْم العِلَل من علوم الحديث، وأنواعِ العِلَل في الإسناد، والتأليف والمؤلَّفات في هذا العِلْم.

2) "معرفةُ مَدَارِ الإسناد وبيانُ مكانتِه في عِلْم عِلَل الحديث": للشيخ مُحَمَّد مُجِيْر الخطيب الحسني.

هذا الكتابُ بحقٍّ موسوعةٌ في عِلْم العِلَل؛ لكونه يحتوي على جميع المباحث والمسائل والقضايا المرتبطة بمدار الإسناد، وقد عرَّف فيه المؤلِّفُ بعِلْم العِلَل تعريفاً جامعاً، واعتنى ببيان الاختلافِ بين الرُّوَاة في الطُّرُق والألفاظ، والتنبيهِ على الاتِّصال والانقطاع والتدليس والإرسال وما انفرد به الرُّوَاةُ من الأحاديث ونحوِ ذلك، كما اهتمَّ فيه أيضاً بإيراد النوادر والغرائب والفوائد العلمية المدعَمة بالشواهد الحديثية.

3) "أَثَرُ عِلَل الحديث في اختلاف الفقهاء": للدكتور ماهِر ياسِيْن الفَحْل.

سَعَى فيه المؤلِّفُ إلى حصر كلِّ ما يُعَدُّ عِلَّةً عند المحدِّثين، وما يشبه ذلك عند الفقهاء مِمَّا يُعَدُّ وجودُه مانعاً من العمل به؛ حيث استقرأ كلامَ علماء الحديث المتعلّق بهذا الشَّأن في كتب التخريج والشروح والعِلَل والرِّجال، فيسَّر له ذلك الوقوفَ على العِلَل التي تُعَلُّ بها الأحاديثُ عند المحدِّثين، ودَرَس كُلَّ عِلَّةٍ بحدِّ ذاتها من حيث أقوال العلماء فيها مع بيان ما بَدَا له أنه الراجح منها. ثم حاول حصرَ ما يشبه ذلك عند الفقهاء، وهو ما يَعُدُّه هذا الإمامُ أو ذاك مانعاً من العمل بالحديث؛ وذلك لأنَّ أثر إعلال الحديثِ عند المحدِّثين هو الامتناعُ عن استنباط الأحكام منه وبنائها عليه، فإذا وجد عند الفقهاء ما يمنع من العمل بالحديث وبناء الحُكْم عليه فإنَّ هذا يُعَدُّ عِلَّةً عندهم – لأنَّ هذا أهَمّ أثرٍ لإعلال الحديث – وإنْ كان ذلك لا يُعَدُّ عِلَّةً في اصطلاح المحدِّثين أو جمهورهم، وذلك مثلُ: إعلال الحديث لمخالفته القواعد العامَّة، وإعلال الحديث لمخالفة عمل أهل المدينة، وإعلال الحديث لمخالفته القِياس، وإعلال رواية الرَّاوي إذا خالفت فُتْيَاه، ونحو ذلك.

فهذه الأمورُ أعَلَّ بها بعضُ أهلِ العِلْمِ بعضَ الأحاديث، ولم يعتبرها آخَرُون عِلَلاً؛ لذلك ذكرها المؤلِّفُ على شكل عِلَلٍ، وذكر أقوالَ أهلِ العِلم واتِّجاهاتهم فيها ومناقشاتهم لها[1].

ومن خلال ذلك فقد وُفِّقَ المؤلِّفُ في هذا الكتابِ بالرَّبْط بين عِلْمَي "الحديث" و"الفِقْه".

هذا ما تأتَّى لي في هذا المبحث من تعريف أهَمّ ما أُلِّفَ في "علم عِلَل الحديث" من الكتب المفيدة قديماً وحديثاً، أسأل الله تعالى أن ينفع بها، ويجزي مؤلِّفيها خيرَ الجزاء وأوفاه عما بذلوه من الجهود المضنية والأوقات الثمينة في تأليفها.

خاتمة المبحث:

هذه مجموعةٌ من النتائج والتوصيات التي توصَّل إليها الباحثُ مِن خلال إعداد هذا البحث:

أوّلاً: النتائج:

[1] انظر: الفحل، ماهر ياسين، **أثر عِلَل الحديث في اختلاف الفقهاء**، ص: 6، 7.

1) أنَّ هذا العِلْمَ ظهر في عهد الصَّحَابة ﷺ الأوَّل، ثم تطوَّر في عهد التابعين خاصةً إثر ظهور الطوائف المنحرفة عن الإسلام والمبتدعة فيها.
2) أنَّ هذا العِلْمَ مِن أجَلِّ العلوم وأدَقِّها في الحديث؛ لكونه يَبحَث في الأسباب الْخَفِيَّة الغامِضة التي تَقدَح في سَنَد الحديثِ ومَتْنِه مع أنَّ ظاهرها السَّلامةُ منها؛ فهو بذلك يُعتبَر كالميزان في رَدِّ أو قبولِ الأخبار والآثار.
3) أنَّ ميدان هذا العِلْمِ هو أحاديثُ الثِّقَاتِ دُوْنَ غيرهم؛ لأنه يفتِّش عن العِلَّة في أحاديث الرُّوَاة الثِّقَات على الأَغْلَب.
4) أنَّ مِن أهَمِّ فوائد هذا العِلْمِ أنَّه يكوِّن عند طُلاَّب الحديث النبوي مَلَكَةً قويةً في الحديث النبوي، ويولِّد لديهم الْحِسِّ القَوِيَّ في نَقْد المرويَّات، ويُعطيهم البراعةَ في التَّعامُل مع مصطلحات وعباراتِ أئمَّة الحديث ونُقَّادِه، ويُتِيح لهم فرصةَ التطبيق العَمَلِيّ لِمَا قرؤوه من قواعد علوم الحديث.
5) أنَّ هذا العِلْمَ ليس كِهَانةً ولا إلهاماً كما يُفهَم من أقوال بعض الأئمَّة النُّقَّاد، وإنَّما هو علمٌ يَرزُقه اللهُ تعالى مَن تفرَّغ لطلبه بجدٍّ واجتهادٍ وصبرٍ ومُثابَرةٍ.
6) أنَّه مِن خلال هذا العِلْم يتأتَّى للطُّلاَّبِ الاطِّلاعُ على الأسباب التي وقعت لأجلها العِلَّةُ في أحاديث الثِّقات، وعلى القواعد المهمَّة التي تُعِينهم على الكشف عن مواطن العِلَل في الأحاديث النبوية سنداً ومَتْناً، كما أنه يُرشِدهم أيضاً إلى بعض أهمِّ القرائن لإعلال الحديث النبوي.
7) أنَّ هذا العِلْمَ لم يكن موضعَ الاهتمامِ الكبيرِ لدى العلماء المتقدِّمين، حيث لم يُفرِدوه بالتأليف، إنَّما تكلَّموا عن بعض عيون مسائله ومباحثه في كتبهم ضِمْنَ تعريفاتهم المختصَرة لأنواع علوم الحديث، الأمرُ الذي دفع بعضَ العلماء المعاصِرين إلى إفراد هذا العِلم بالتأليف، فظهر لهم فيه العديدُ من الكتب المفيدة.

ثانياً: التوصيات:

مِمَّا يدعو للأسف أنَّ هذا العِلم رُغْمَ أهميةٍ كبيرةٍ وفوائد غزيرة ما زال غير مُعتنًى بتدريسه في الجامعات الماليزية، فالحاجَّةُ ماسَّةٌ إلى التوجُّه لتدريسه كمادَّةٍ مستقلّةٍ في المقرَّرات الدراسية لأقسام القرآن والحديث في تلك الجامعات، وكذلك إلى التوجُّه بالتأليف العلميّ في تسهيل مباحثه وتبسيطها مع مزيدٍ من الأمثلة التوضيحية والتطبيقات العَملية للأحاديث الْمُعَلَّة في متونها وأسانيدها.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّه المصطفى وخاتم أنبيائه وأفضل مُرسَليه سيّدنا مُحَمَّد المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله الْخِيَرَة الطيّبين، وأصحابه الغُرّ الميامين، وآخِرُ دعواي أن الحمد لله ربِّ العالمين.

مصادر البحث ومراجعه:

1) ابن أبي حاتم الرَّازي، أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد الحنظلي. **تقدمة الجرح والتعديل**. حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية. ط1. 1372هـ.

2) ابن أبي حاتم الرَّازي، عبد الرحمن بن مُحَمَّد الحنظلي. **علل الحديث**. القاهرة: الدار السلفية. ط1. د.ت.

3) ابن تيمية، أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني. **منهاج السُّنّة**. تحقيق: الشيخ مُحَمَّد رشاد سالم. السعودية: مؤسسة قرطبة. ط1. 1406هـ.

4) ابن الجَوْزي، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي. **كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**. تحقيق: نور الدين بن شكري بن علي بويا جَيْلار. الرياض: أضواء السلف. ط1. 1418هـ - 1997م.

5) ابن حِبَّان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي. **صحيح ابن حبان**. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط2. 1414هـ.

6) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي المصري. **شرح النخبة**. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. القاهرة: دار البصائر. ط3. 1421هـ - 2000م.

7) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي المصري. **النكت على كتاب ابن الصلاح**. تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي. القاهرة: دار الإمام أحمد. ط1. 1430هـ - 2009م.

8) ابن رَجَبٍ الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد الدمشقي. **شرح علل الترمذي**. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. بيروت: دار الملاح. ط1. د.ت.

9) ابن الصَّلاح الشَّهْرَزُوْرِي، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن. **علوم الحديث**. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دمشق: دار الفكر. ط1. 1421هـ.

10) ابن عَدِيٍّ، عبد الله الجرجاني. **الكامل في ضعفاء الرجال**. تحقيق: يحيى مختارعزاوي. بيروت: دار الفكر، ط1. 1409هـ.

11) ابن مَعِين، أبو زَكريا يحيى بن مَعِين البغدادي. **تاريخه**. برواية عباس الدوري. تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. ط1. 1399هـ - 1979م.

12) ابن مُفلِح المقدسي، عبد الله محمد الحنبلي. **الآداب الشرعية والمنح المرعية**. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط3. 1419هـ - 1999م.

13) ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين الإفريقي. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر. ط3. 1414هـ.

14) باحُوْ، أبو سفيان مصطفى. **العلة وأجناسها عند المحدّثين**. الجيزة: دار الضياء. ط1. 1426هـ - 2005م.

15) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي. **الجامع المسنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط5. 1428هـ - 2007م.

16) البَيْهَقِي، أحمد بن الحسين الخسروجردي. **السنن الكبرى**. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. ط2. 1424هـ - 2002م.

17) التِّرْمِذي، أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سورة السلمي. **الجامع**. الرياض: دار السلام. ط1. 1420هـ.

18) التِّرْمِذي، أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سورة السلمي. **العلل الكبير**. ترتيب: أبي طالب محمد بن علي القاضي. تحقيق: الشيخ صبح السامرائي. بيروت: عالَم الكتب. ط1. 1409هـ.

19) الجُرْجاني، الشريف علي بن محمد. **كتاب التعريفات**. تحقيق: إبراهيم الأبياري. بيروت: دار الكتاب العربي. ط4. 1418هـ.

20) الحاكم النَّيْسابوري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله الضَّبي. **معرفة علوم الحديث**. تحقيق: الدكتور معظم حسين. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر. ط1. 1373هـ.

21) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. **الكفاية في علم الرواية**. القاهرة: دار الكتب الحديثة. ط1. 1972م.

22) الدِّهْلَوي، عبد الحق بن سيف الله. **مقدمة في أصول الحديث**. تحقيق: الشيخ سلمان الحسيني الندوي. بيروت: دار ابن كثير. ط1. 1426هـ - 2005م.

23) الذَّهبي، أبو عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الدمشقي. **سير أعلام النبلاء**. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط1. 1401هـ.

24) السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن المصري. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. تحقيق: الدكتور عبد الكريم الخضير والدكتور محمد بن عبد الله آل فهيد. الرياض: مكتبة دار المنهاج. ط1. 1426هـ.

25) السُّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المصري. **تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النواوي**. تحقيق: الأستاذ أبي معاذ طارق بن عوض الله. الرياض: دار العاصمة - الرياض. ط1. 1424هـ.

26) الصَّبَّان، محمد بن علي أبي العرفان. **حاشية الصبان على شرح الملوي على السلم**. القاهرة: مصطفى الحلبي. ط1. 1357هـ - 1939م.

27) الطَّحَّان، محمود الحلبي. **تيسير مصطلح الحديث**. الرياض: مكتبة المعارف. ط ٨. ١٤٠٧هـ.

28) عِتْر، نور الدين الحلبي. **أصول الجرح والتعديل**. دمشق: دار اليمامة. ط1. 1322هـ.

29) عِتْر، نور الدين الحلبي. **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**. **دمشق**: دار القلم. ط2. 1417هـ.

30) عِتْر، نور الدين الحلبي. **منهج النقد في علوم الحديث**. بيروت: دار الفكر. ط3. 1418هـ.

31) العَوني، حاتم بن عارف. **المدخل إلى فهم علم ا لعلل**. (محاضرة مسجَّلة).

32) الغَوْري، سيد عبد الماجد. **المنهج المفيد لطلب علم الحديث**. بيروت: دار ابن كثير. ط1. 1438هـ - 2017م.

33) الغَوْري، سيد عبد الماجد. **الميسَّر في علم الرجال**. سلانجور (ماليزيا): دار الشاكر . ط5. 1438هـ - 2017م.

34) الفحل، ماهر ياسين. **أثر عِلَل الحديث في اختلاف الفقهاء**. عمان: دار عمار. ط1. 1420هـ - 2000م.

35) الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. **القاموس المحيط**. تحقيق: نعيم العرقسوسي. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط8. 1426هـ - 2005م.

36) الفَيُّومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**. القاهرة: دار المعارف. ط1. 1977م.

37) الكَفَوي، أبو البقاء أيوب بن موسى. **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط2. 1413هـ - 1993م.

38) اللكنوي، عبد الحي بن عبد الحليم الهندي. **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية. ط8. 1425هـ - 2004م.

39) محمد عجاج الخطيب. **أصول الحديث علومه ومصطلحه**. جدة: دار المنارة. ط7. 1417هـ - 1997م.

40) مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. **صحيح مسلم**. الرياض: دار السلام. ط1. 1419هـ.

41) معبد عبد الكريم ومحمد نصر الدسوقي اللبان. **علل الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي**. القاهرة: مكتبة الإيمان. ط1. 1437هـ - 2015م.

42) الوُرَيْكات، عبد الكريم. **الوهم في روايات مختلفي الأمصار**. الرياض: مكتبة أضواء السلف. ط1. 1420هـ.

43) وصي الله بن محمد عباس. **علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية**. القاهرة: دار الإمام أحمد. ط1. 1426هـ.

44) هَمَّام بن عبد الرحيم سعيد. **العلل في الحديث: دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي**. عمان: دار العدوى. ط1. د.ت.

REFERENCES

'Abbas, W. (2005). *'Ilm 'Ilal al-Hadis wa Duwaruhu fi Hifzi al-Sunnah al-Nabawiyyah.* Cairo: Dar al-Imam Ahmad

'Ithr, N. (1904). *Usul al-Jarh wa al-Ta'dil*. Damascus: Dar al-Yamamah.

‘Ithr, N. (1996). *Lamahat Mujizah fi Usul ‘Ilal al-Hadith.* Damascus: Dar al-Qalam.
‘Ithr, N. (1997). *Manhaj al-Naqdi fi Ulum al-Hadith.* Beirut: Dar al-Fikr.
Al-‘Auni, H. n.d. *Al-Madkhal ila Fahm ‘Ilm al-‘Ilal.* np: n.pb.
Al-Baihaqi, A. (2002). *As-Sunan al-Kubro*. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
Al-Bukhari, A. (2007). *Al-Jami’ al-Musnad al-Sohih al-Mukhtasar min Umur Rasulullah SAW wa Ayyamuhu*. Beirut: Dar al-Kitab al-‘Ilmiyyah.
Al-Dahlawi, A. (2005). *Muqaddimah fi Usul al-Hadith.* Beirut: Dar Ibn Kathir.
Al-Fahl, M. (2000). *Athar’Ilal al-Hadith fi Ikhtilaf al-Fuqaha’*. Oman: Dar ‘Ammar.
Al-Fairuzabadi, M. (2005). *Al-Kamus al-Muhit.* Beirut: Muassasah al-Risalah.
Al-Fayyumi, A. (2005). *Al-Misbah al-Munir fi Gharib al-Syarh al-Kabir*. Cairo Dar al-Maa’rif.
Al-Ghouri, S. (2017). *Al-Manhaj al-Mufid li Tolbi ‘Ilm al-Hadtih.* Beirut: Dar Ibn Kathir.
Al-Ghouri, S. (2018). *Al-Muyassar fi ‘Ilm al-Rijal*. Malaysia: Dar al-Syakir.
Al-Hakim an-Nisaburi, A. (1954). *Ma’rifah Ulum al-Hadith*. Beirut: al-Maktab al-Tihari li Toba’ah wa an-Nasyr.
Al-Jurjani, S. (1997). *Kitab al-Ta’rifat*. Beirut: Dar al-Kitab al-‘Arabiy.
Al-Kafawi, A. (2004). *Al-Kulliyyah Mukjam fi al-Mustolahat wa al-Furuq al-Lughawiyyah.* Beirut: Muasssasah al-Risalah.
Al-Khatib al-Baghdadi, A. (1972). *Al-Kifayah fi ‘Ilm al-Riwayah*. Cairo: Dar al-Kutub al-Hadithiyyah.
Al-Lucknawi, ‘A. (2004). *Al-Raf’u wa al-Takmil fi al-Jarh wa al-Ta’dil.* Aleppo: Maktab Matbu’at al-Islamiyyah.
Al-Sakhawi, A. (2005). *Fathu al-Mughis bi Syarah Alfiyyah al-Hadith.* Riyadh: Maktabah Dar al-Minhaj.
Al-Sobban, M. (1939). *Hasyiah al-Sobban ‘ala Syarh al-Malawi ‘ala al-Silm.* Cairo: Mustofa al-Halbi.
Al-Suyuti, J. (2003). *Tadrib al-Rawi fi Syarah Taqrib an-Nawawi.* Riyadh: Dar al-‘Asimah.
Al-Tirmizi, A. (1989). *Al-‘Ilal al-Kabir.* Beirut: ‘Alim al-Kutub.
Al-Tirmizi, A. (1999). *Al-Jami’*. Riyadh: Dar al-Salam.
Al-Tohhan, M. (1987). *Taisir Mustolah al-Hadith*. Riyadh: Maktabah al-Ma’arif.
Al-Wuraiqat. A. (1999). *Al-Wahmu fi Riwayat Mukhtalifi al-Amsar.* Riyadh: Maktabah Adwa al-Salaf.
Al-Zahabi, A. (1981). *Siyar ‘Alaam an-Nubala’*. Beirut: Muassasah al-Risalah.
Bahu, A. (2005). *Al-‘Illah wa Ajnasuha ‘Inda Muhaddisin.* Gyza: Dar al-Dhiya’.
Ibn ‘Adi, A. (1989). *Al-Kamil fi Dhu’afa’ al-Rijal.* Beirut: Dar al-Fikr.
Ibn Abi Hatim ar-Razi, A. (1953). *Muqaddimah al-Jarh wa Ta’dil*. Hyderabad: Dairah al-Ma’arif al-‘Uthmaniyyah.
Ibn Abi Hatim ar-Razi, A. (n.d.). *‘Ilal al-Hadis*. Cairo: al-Dar al-Salafiyyah.
Ibn Hajar al-‘Asqalani, A. (2000). *Syarah al-Khanbah*. Cairo: Dar al-Basa’ir.
Ibn Hajar al-‘Asqalani, A. (2009). *An-Nuktu ‘Ala Kitab Ibn al-Solah*. Cairo: Dar al-Imam Ahmad.
Ibn Hibban, A. (1994). *Sohih Ibn Hibban.* Beirut: Muassasah al-Risalah.
Ibn Jauzi, A. (1997). *Kitab al-Maudu’at min al-Ahadith al-Marfu’ah*. Riyadh: Adwaa al-Salaf.
Ibn Ma’in, A. (1989). *Tarikhuhu*. *Bi Riwayah ‘Abbas al-Dauri*. Mecca: Markaz al-Bath al-‘Ilmy wa ‘Ahya’ Turath Islamiy.
Ibn Manzur, A. (1994). *Lisan al-‘Arab*. Beirut: Dar Sodir.
Ibn Muflih al-Maqdisiy, A. (1999). *Al-Adan al-Syariyyah wa al-Manhu al-Mariyyah.* Beirut: Muassasah al-Risalah.
Ibn Rajab al-Hanbali, A. (n.d.). *Syarah ‘Ilal Tirmizi*. Damascus: Dar al-Fikr.
Ibn Solah al-Syahrazuri, A. (2000). *‘Ulum al-Hadith*. Damascus: Dar al-Fikr.
Ibn Taimiyyah, A. (1986). *Minhaj al-Sunnah.* Saudi Arabiah: Muassasah Qurtubah.
Karim, A., & Al-Luban, M. (2015). *‘Ilal al-Hadith baina al-Qawaid al-Nazariyyah wa al-Tatbiq al-Ilmiy.* Cairo: Maktabah al-Iman.
Khatib, M. (1997). *Usul al-Hadith ‘Ulumuhu wa Mustolahuhu.* Jeddah: Dar al-Manarah.
Muslim, A. (1998). *Sohih Muslim*. Riyadh: Dar al-Salam.
Said, H. (n.d.). *Al-‘Ilm FI AL-Hadith : Dirasah Manhajiyyah fi Dau’i Syarah ‘Ilal al-Tirmizi.* Oman: Dar al-‘Adwa.